الأمم المتحدة

A/64/475–S/2009/508

الجمعية العامة
مجلس الأمن

Distr.: General
6 October 2009
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة الرابعة والستون
البندان ١٤ و ١٨ من جدول الأعمال
النزاعات التي طال أمدها في منطقة مجموعة بلدان جورجيا وأوكرانيا وأذربيجان ومولدوفا وآثارها على السلام والأمن والتنمية على الصعيد الدولي
الحالة في الأراضي المحتلة بأذربيجان

مجلس الأمن
السنة الرابعة والستون

رسالة مؤرخة ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لأذربيجان لدى الأمم المتحدة

بناء على تعليمات من حكومتي، يشرفني أن أحيل إليكم طيه التقرير المعنون ”العدوان المسلح الذي شنته جمهورية أرمينيا على جمهورية أذربيجان: أسبابه الجذرية وآثاره“ (انظر المرفق).

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة والتقرير الآنف الذكر باعتبارهما من وثائق الجمعية العامة، في إطار بندي جدول الأعمال ١٤ و ١٨ لدورتها الرابعة والستين، ومن وثائق مجلس الأمن

(توقيع) أغشين **مهدييف**
السفير، الممثل الدائم

101109 061109 09-54442 (A)

الرجاء إعادة الاستعمال

مرفق الرسالة المؤرخة ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لأذربيجان لدى الأمم المتحدة

العدوان المسلح الذي شنته جمهورية أرمينيا على جمهورية أذربيجان: أسبابه الجذرية وآثاره

أولا – مقدمة

١ – في نهاية سنة ١٩٨٧، طالبت جمهورية أرمينيا الاشتراكية السوفياتية علنا بإقليم ناغورني كاراباخ المتمتع بالحكم الذاتي التابع لجمهورية أذربيجان الاشتراكية السوفياتية. ومنذ ذلك التاريخ بدأت عمليات طرد الأذريين من جمهورية أرمينيا الاشتراكية السوفياتية ومن إقليم ناغورني كاراباخ المتمتع بالاستقلال الذاتي، واتُّخذ عدد من القرارات غير القانونية الهادفة إلى فصل إقليم ناغورني كاراباخ، بشكل أحادي الطرف، عن جمهورية أذربيجان الاشتراكية السوفياتية.

٢ – وأدى انهيار اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية في نهاية المطاف إلى إطلاق العنان للقوميين الأرمن. وفي نهاية سنة ١٩٩١ ومطلع سنة ١٩٩٢، بلغ النزاع طور النزاع العسكري. وبدأت أرمينيا في شن عمليات قتالية ضد إقليم أذربيجان. وخلال الفترة بين عامي ١٩٩٢ و ١٩٩٣، احتلت أرمينيا جزءا كبيرا من أذربيجان بما في ذلك إقليم ناغورني كاراباخ وسبع مقاطعات مجاورة له. وأدت الحرب التي شُنت على أذربيجان إلى مصرع وجرح الآلاف من الأشخاص وتحول مئات الآلاف إلى لاجئين ومشردين بالإكراه، وفُقد بضعة آلاف آخرين دون أن يتركوا أثرا. وارتُكبت أخطر الجرائم الدولية خلال هذه الحرب.

٣ – وعموما، ترتكز العناصر القانونية والسياسية لتسوية النزاع على قواعد ومبادئ القانون الدولي المتضمنة في قرارات مجلس الأمن وقرارات الجمعية العامة ذات الصلة، وأيضا في الوثائق والقرارات ذات الصلة الصادرة عن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا وعن منظمات دولية أخرى. وتؤكد هذه الوثائق، في جملة أمور، أن احتلال أراضي الجمهورية الأذربيجانية بالقوة يمثل انتهاكا صارخا من قِبل جمهورية أرمينيا للسلامة الإقليمية لجمهورية أذربيجان.

٤ – وفي الرسائل المؤرخة في ٢٢ و ٢٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ و ٢٣ كانون الثاني/يناير و ١٧ شباط/فبراير ٢٠٠٩ الموجَّهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لأذربيجان لدى الأمم المتحدة، قدمت جمهورية أذربيجان، على التوالي، التقارير المعنونة: ”الآثار

القانونية المترتبة على العدوان المسلح لجمهورية أرمينيا على جمهورية أذربيجان[١]''، و ''القاعدة الأساسية للسلامة الإقليمية للدول والحق في تقرير المصير على ضوء المطالبات التحريضية لجمهورية أرمينيا[٢]''، و ''المسؤوليات القانونية الدولية لأرمينيا بصفتها محتلا للأراضي الأذربيجانية احتلالا حربيا[٣]''، والوثيقة المعنونة ''دعم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والمنظمات الدولية لموقف أذربيجان بشأن النزاع القائم داخل منطقة ناغورني كاراباخ التابعة لأذربيجان وما حولها[٤]''.

٥ - وفي هذه الوثائق، صاغت جمهورية أذربيجان رؤيتها وطريقة معالجتها للمسائل المتعلقة بحل النزاع على أساس معايير ومبادئ القانون الدولي المطبَّقة.

٦ - وفي رسالة مؤرخة ٢٣ آذار/مارس ٢٠٠٩، طلب الممثل الدائم لأرمينيا لدى الأمم المتحدة تعميم المذكرة المعنونة ''ناغورني كاراباخ: المفاوضات السلمية وسياسة أذربيجان الحربية[٥]'' بهدف الرد على الوثائق آنفة الذكر التي قدمتها أذربيجان.

٧ - وهذه الوثيقة، في الواقع، ما هي إلا محاولة جديدة تقوم بها جمهورية أرمينيا لتضليل المجتمع الدولي عن طريق تزوير صارخ للوقائع وهكذا تبرر سياستها التوسعية.

٨ - ومن المثير للاستغراب أن الجانب الأرميني، بينما يشير في المذكرة آنفة الذكر إلى عدد من الوثائق الإعلانية المتعلقة بالنزاع، يُغفل الإشارة إلى قرارات مجلس الأمن[٦] والجمعية العامة[٧] ذات الصلة التي، هي أكثر الأحكام حجية بشأن المشكلة، وإلى وثائق هامة أخرى اعتمدتها منظمات دولية مثل بيان صادر عن رئيس منظمة الأمن والتعاون في أوروبا آنذاك أثناء مؤتمر قمة لشبونة الذي عقدته المنظمة سنة ١٩٩٦، أيّدته جميع الدول المشاركة في

---

(١) A/63/662–S/2008/812، ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨.

(٢) A/63/664-S/2008/823، في ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨.

(٣) A/63/692-S/2009/51، ٢٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩.

(٤) A/63/730-S/2009/103، ٢٠ شباط/فبراير ٢٠٠٩.

(٥) A/63/781-S/2009/156، ٢٤ آذار/مارس ٢٠٠٩.

(٦) القرارات ٨٢٢ (١٩٩٣) المؤرخ ٣٠ نيسان/أبريل ١٩٩٣، و ٨٥٣ (١٩٩٣) المؤرخ ٢٩ تموز/يوليه ١٩٩٣، و ٨٧٤ (١٩٩٣) المؤرخ ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣، و ٨٨٤ (١٩٩٣) المؤرخ ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣.

(٧) القرارات ١١٤/٤٨ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، و ٢٨٥/٦٠ المؤرخ ٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، و ٢٤٣/٦٢ المؤرخ ١٤ آذار/مارس ٢٠٠٨.

المنظمة باستثناء أرمينيا، ويُغفل الإشارة إلى القرار ١٤١٦ (٢٠٠٥) الذي اتخذته الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا في ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥.

٩ - وفي ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، وقّع رؤساء أرمينيا وأذربيجان والاتحاد الروسي إعلانا مشتركا في موسكو. وتنص هذه الوثيقة، في جملة أمور، على أن الدول الموقِّعة ''ستعمل على تحسين الحالة في جنوب القوقاز وتثبيت الاستقرار وإحلال الأمن في المنطقة عن طريق تسوية سياسية لنزاع ناغورني كاراباخ، على أساس مبادئ وقواعد القانون الدولي والقرارات والوثائق المعتمدة في هذا الإطار، مما سيهيئ الظروف المؤاتية للتنمية الاقتصادية والتعاون الشامل في المنطقة''.

١٠ - ومن الجدير بالذكر في هذا الصدد أنه في المذكرة آنفة الذكر، التي تم تعميمها بطلب من أرمينيا، يشار إلى الوثيقة التي وقّعها رؤساء ثلاث دول بأنها ''الإعلان المتعلق بنزاع ناغورني كاراباخ[٨]'' مع أنها في الواقع تحمل عنوان ''الإعلان المشترك الصادر عن جمهورية أرمينيا، وجمهورية أذربيجان، والاتحاد الروسي[٩]. وفضلا عن هذا التأويل الخاطئ، وفي حين تعلن الدول الموقّعة في الإعلان المشترك أنها ''ستعمل على تحسين الحالة في جنوب القوقاز وتثبيت الاستقرار وإحلال الأمن في المنطقة عن طريق التسوية السياسية لنزاع ناغورني كاراباخ، على أساس مبادئ القانون الدولي والقرارات والوثائق المعتمدة في هذا الإطار...''، تُسقِط المذكرة الأرمينية الإشارة إلى عبارة هامة هي ''القرارات والوثائق المعتمدة في هذا الإطار''، وهكذا تشوّه ببشاعة مضمون الوثيقة التي وقّعها رؤساء الدول الثلاث[١٠].

١١ - ويوضح الإعلان المشترك أن ''التسوية السياسية ... ستهيئ الظروف المؤاتية للتنمية الاقتصادية والتعاون الشامل في المنطقة''. وهذه الإشارة تجعل تخمينات الجانب الأرميني بشأن ''الحصار المفروض على أرمينيا[١١]'' غير مقبولة إطلاقا. وفي الواقع، هي تؤكد صحة وجهة نظر أذربيجان التي مفادها أن أي تعاون مع أرمينيا غير مقبول إلا إذا برهنت هذه الدولة بوضوح على اتخاذها موقفا بناء من تسوية النزاع مما يؤدي إلى وضع حد لاحتلال أراضي أذربيجان.

---

(٨) A/63/781-S/2009/156، الصفحة ٦، الفقرة ١٠.

(٩) انظر مرفق الرسالة المؤرخة ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة، S/2008/702.

(١٠) A/63/781-S/2009/156، الصفحة ٦، الفقرة ١٠.

(١١) المرجع نفسه، الصفحة ١٨، الفقرة ٤٦.

١٢ - وبتجاهل أرمينيا لقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة، التي تقع على عاتقها المسؤولية الأساسية لصون السلام والأمن الدوليين، وبإساءتها تأويل جوهر الوثائق الأخرى ذات الصلة، بما في ذلك الإعلان المشترك، الذي وقّعه في موسكو رؤساء أرمينيا وأذربيجان والاتحاد الروسي، تكشف بوضوح عمن يتبع فعلا سياسة هدامة وذات نزعة حربية.

١٣ - وتلقي أرمينيا اللوم على أذربيجان لأنها رفعت ميزانيتها العسكرية وانتهكت معايير الحد من الأسلحة. وفي نفس الوقت، تغفل أرمينيا الإشارة إلى أن نفقات الدفاع في أذربيجان لا تزال متماشية مع الزيادات في إجمالي الميزانية، وأن أذربيجان لا تزال تنفق نسبة مئوية من ناتجها المحلي الإجمالي على الجيش أقل بكثير من تلك التي تنفقها أرمينيا وأن حجم القوات المسلحة في أذربيجان يتناسب مع عدد سكانها ومساحة أراضيها وطول حدودها وهو لا يزال أقل عددا من الجيش الأرميني[١٢]. وتغض أرمينيا الطرف عن عدم فعالية آلية الحد من الأسلحة في الأراضي المحتلة بأذربيجان وأنها تنشر، بعيدا عن المراقبة الدولية، عددا كبيرا من الأسلحة والذخائر في هذه الأراضي.

١٤ - وفضلا عن ذلك، تعترف أرمينيا في المذكرة المشار لها بأنها تعتبر مشكلة ناغورني كاراباخ مشكلة تعود إلى ماض بعيد[١٣]. ومن هذا المنطَلق، تدلي بسلسلة من المزاعم التاريخية تشوه جوهر المشكلة في حد ذاته وتحمل في طياتها خطر مطالبات تحريضية على أساس حجج تاريخية تهدف في الواقع إلى تبرير سياسة التوسع الإقليمي التي تنتهجها ليس فقط على حساب أذربيجان وإنما أيضا على حساب الدول المجاورة الأخرى. وبعبارة أخرى، تُثبت أرمينيا أن مطالباتها الإقليمية في أذربيجان وأعمالها العسكرية ضدها تهدف منذ البداية إلى الاستيلاء على الأراضي بالقوة وإلى إجراء تغيير جذري في تكوينها الديموغرافي.

١٥ - وبينما تتهم أرمينيا أذربيجان بشن ”حملة واسعة النطاق من الدعاية المضادة لأرمينيا تبث من خلالها الكراهية والتعصب العنصريين ضد الأرمن[١٤]“. تتجاهل أرمينيا حقيقة أنها هي التي طهّرت أرضها من كل العناصر غير الأرمينية وأصبحت دولة أحادية العرق، على عكس أذربيجان، التي حافظت على التنوع العرقي فيها إلى اليوم.

١٦ - وبدلا من السعي للإسهام في إعادة إحلال السلام والأمن والاستقرار في المنطقة ولوضع حد للنزاع المطول، تُفضّل أرمينيا، وهي المسؤولة الرئيسية عن اشعال الحرب ضد

---

(١٢) انظر مثلا *Azerbaijan: Defence Sector Management and Reform*, International Crisis Group policy briefing No. 50، ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، الصفحة ٥.

(١٣) A/63/781-S/2009/156، الصفحة ٩، الفقرة ٢١ فما بعد.

(١٤) المرجع نفسه، الصفحة ٢.

أذربيجان، التصعيد الذي لا يمكن التكهن بعواقبه. وموقف أرمينيا،كما يتضح من المذكرة المشار إليها آنفا ومن وثائق وبيانات أخرى مماثلة، يبرهن على أنها بعيدة كل البعد عن مجرد التفكير في السعي برصانة وفعالية إلى تحقيق السلام.

١٧ - وتعتبر جمهورية أذربيجان أن موقف أرمينيا الاستفزازي وخطابها العدواني يمثلان تحديا صريحا لجهود السلام الجارية ولمناظير التسوية السياسية، ويمثلان دعاية مكشوفة لحرب عدوانية وتهديدا خطيرا للسلام والأمن الإقليميين.

١٨ - وتدل المعلومات الواردة أدناه على السياسة العدوانية والتوسعية والتمييزية التي تنتهجها أرمينيا استنادا إلى تحيّزات تاريخية وعرقية ودينية وتهدف إلى إنشاء ثقافة أحادية العرق داخل حدودها وفي أراضي أذربيجان المحتلة على السواء.

١٩ - وفي هذا الصدد، تتوقع أذربيجان من الدول الأعضاء إقناع أرمينيا بالكف عن سياساتها الهدامة، وباحترام قواعد ومبادئ القانون الدولي المقبولة عموما وبالتفاوض بحسن نية من أجل التوصل إلى حل دائم للتراع.

ثانياً - الخلفية التاريخية

٢٠ - منطقة ناغورني كاراباخ التابعة لجمهورية أذربيجان جزء من المنطقة الجغرافية المسماة كاراباغ. ويتكون اسم هذا الجزء من البلد من كلمتين أذريتيين: ''كارا'' وتعني (أسود) و ''باغ'' وتعني (الحديقة)[١٥]. وتشمل المساحة الجغرافية لكاراباخ الأراضي الممتدة من نهر أراز جنوبا إلى نهر كور شمالا، ومن ملتقى نهري أراز وكور شرقا إلى سلسلة الجبال الشرقية في القوقاز الصغرى غربًا.

٢١ - ومنذ القدم وحتى الاحتلال الروسي في بداية القرن التاسع عشر، ظلت هذه المنطقة جزءا من دول أذرية مختلفة. وفي ١٤ أيار/مايو ١٨٠٥، تم توقيع معاهدة كوراكشاي (١٨٠٥) بين إبراهيم خان، حاكم كاراباخ آنذاك، وسيسيانوف، ممثّل الإمبراطور الروسي. وبموجب هذه المعاهدة، أصبح خان كاراباخ خاضعا للحكم الروسي.

٢٢ - ومعاهدة غولوستان للسلام، التي وقّعتها روسيا وإيران في ١٢ تشرين الأول/ أكتوبر ١٨١٣، اعترفت قانونيا بضم الخانات الشمالية الأذرية إلى روسيا باستثناء خان ناخشيفان وخان إيفان. وبموجب معاهدة تركمانشاي للسلام، الموقّعة في ١٠ شباط/

(١٥) كلمة ''ناغورني - كاراباخ'' ترجمة روسية للاسم الأصلي في اللغة الأذربيجانية - Dağlıq Qarabağ (ينطق داغليك كاراباغ)، وتعني حرفيا كاراباغ الجبلية. وتفاديا للبس، ستُستخدم في هذه الوثيقة تسمية ''ناغورني - كاراباخ'' أو ''كاراباخ'' الأكثر شيوعا، وذلك بحسب السياق.

فبراير ١٨٢٨، في نهاية الحرب الروسية – الإيرانية الثانية (١٨٢٦-١٨٢٨)، أكدت إيران تخليها عن شمال أذربيجان، بما في ذلك خان ناخشيفان وخان إيرفان.

٢٣ - وبعد توقيع معاهدتي غولوستان وتركمانشاي، جرت إعادة توطين ضخمة وسريعة في الأراضي الأذرية وانبثق عنها الانقسام الإقليمي المفتعل لاحقا[١٦]. وساهمت الحرب العالمية الأولى أيضا في ارتفاع عدد الأرمن في القوقاز الجنوبي[١٧]. وفي الفترة ما بين عامي ١٨٢٨ و ١٩١١ فحسب، أعادت روسيا توطين أكثر من ١ ٠٠٠ ٠٠٠ أرميني من إيران وتركيا في المنطقة، بما في ذلك في الأراضي الأذرية، وانتقل إلى هناك ٣٥٠ ٠٠٠ أرميني في فترة ما بين عامي ١٩١٤ و ١٩١٦.

٢٤ - وداخل حدود الإمبراطورية الروسية، تم تقسيم الإقليم الذي كان في السابق تابعا لأذربيجان يشمل، فيما يشمل، المنطقة التي تغطيها حاليا جمهورية أذربيجان وجمهورية أرمينيا إلى تقسيمات إدارية مختلفة، بموجب عدد من النظم القانونية. ووفقا للتقسيم الإداري الأخير، تم تقسيم أذربيجان إلى مقاطعات باكو وإليزافيتبول وإيرافان وزاغاتالا. وكانت مقاطعة إليزافيتبول تشمل، فيما تشمل، المنطقة الواقعة حاليا تحت الاحتلال العسكري الأرميني.

٢٥ - بين عامي ١٩٠٥ و ١٩٠٧، ارتكب الأرمن سلسة من الأعمال الدموية الواسعة النطاق في حق الأذريين. وابتدأت هذه الأعمال الفظيعة في مقاطعة باكو ثم اتسعت لتشمل كامل أنحاء أذربيجان، بما في ذلك القرى الأذرية الواقعة في إقليم أرمينيا الحالية. ودُمّرت مئات المستوطنات ومُحيت من على وجه الأرض، وقُتل آلاف المدنيين بوحشية.

٢٦ - واستغل الأرمن الأوضاع إثر الحرب العالمية الأولى وثورتي شباط/فبراير وتشرين الأول/أكتوبر ١٩١٧ في روسيا لمواصلة تنفيذ خططهم تحت الراية البلشفية. وهكذا، وتحت

---

(١٦) انظر على سبيل المثال I.Shopen, *Historical monument of the status of the Armenian oblast in the period of its annexation to the Russian Empire* (Saint-Petersburg: Publishing House of the Emperor's Academy of Sciences, 1852), pp. 636, 639-641, 706 أو N.Shavrov, *A new challenge to the Russian issue in Transcaucasia: Upcoming sale of Mughan to foreigners* (Saint-Petersburg: Publishing House of the Editorial Board of the Ministry of Finance Periodicals, 1911), pp. 59-60.

(١٧) انظر على سبيل المثال، *History of the Armenian people* (Yerevan: Yerevan University Press, 1980), p. 268; *Compilation of statistical data of the Caucasus* (Tiflis, 1869), volume I, chapter I, part III; *Caucasian calendar for 1917* (Tiflis: Press Office of the Governor-General E.I.B of the Caucasus, 1916), pp. 183, 219-221; *Acts of the Archeological Commission of the Caucasus* (Tiflis, 1870), volume IV, doc. 37, p. 37.

شعار محاربة العناصر المضادة للثورة، بدأ كوميون باكو في آذار/مارس ١٩١٨ في تنفيذ خطة تهدف إلى استئصال الأذريين من جميع أنحاء مقاطعة باكو. وفضلا عن باكو، تعرض آلاف من الأذريين بسبب انتمائهم العرقي فحسب، للإبادة أيضا في مقاطعتي شاماخي وغوبا وكذلك في مقاطعة كاراباخ وزانغازور وناخشيفان ولانكاران ومناطق أخرى من أذربيجان. وفي هذه المناطق، تعرّض السكان المدنيون إلى عمليات إبادة جماعية مكثّفة، فأُحرقت قرى ودُمِّرت ومحيت من الوجود معالم ثقافية وطنية.

٢٧ - وفي ٢٨ أيار/مايو ١٩١٨، أُعلن عن قيام جمهورية أذربيجان الديمقراطية. وتأسست جمهورية أرمينيا في نفس اليوم. وتنص المادة الأولى من إعلان استقلال جمهورية أذربيجان الديمقراطية على أنه ''اعتبارا من اليوم، سيتمتع شعب أذربيجان بحقوقه السيادية. وستكون أذربيجان، التي تتكون من ما وراء القوقاز الشرقي والجنوبي، دولة مستقلة شرعية''.

٢٨ - وفي الفترة ١٩١٨-١٩٢٠، أقامت جمهورية أذربيجان الديمقراطية علاقات دبلوماسية مع عدد من الدول. ووقّعت مع بعضها اتفاقات بشأن مبادئ العلاقات المتبادلة، وأنشأت ١٦ دولة بعثات لها في باكو.

٢٩ - وبهدف الحصول على الموافقة للانضمام إلى عصبة الأمم، شكّلت حكومة أذربيجان في ٢٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩١٨ الوفد الذي شارك في مؤتمر باريس للسلام برئاسة رئيس البرلمان عليمارداد باي توبشوباشوف. ونتيجة للجهود التي بذلها الوفد الأذري وتنامي تهديد احتلال روسيا السوفياتية لما وراء القوقاز، اعترف المجلس الأعلى للحلفاء في مؤتمر باريس للسلام في ١٢ كانون الثاني/يناير ١٩٢٠، بحكم الواقع، باستقلال جمهورية أذربيجان الديمقراطية.

٣٠ - وفي نيسان/أبريل ١٩١٩، اعترف الحلفاء بالمحافظة العامة المؤقتة لكاراباخ التي أقامتها جمهورية أذربيجان الديمقراطية في كانون الثاني/يناير ١٩١٩ وهي تشمل مقاطعات، أو ''يوازد''، شوشا وجافانشير وجبرائيل وزانغزور (كلمة يوازد تعني وحدة تقسيم إداري في عهد الإمبراطورية الروسية، وقد ظلت مستخدمة في جمهورية أذربيجان الديمقراطية وجمهورية أذربيجان الاشتراكية السوفياتية إلى أواخر العشرينات من القرن العشرين) ومركزها بلدة شوشا وتتبع الولاية الأذرية ومحافظها آنذاك خوسروف باي سلطانوف. وفي عام ١٩١٩، اعترفت الجمعية الوطنية الأرمينية في ناغورني كاراباخ رسميا بسلطة

أذربيجان[١٨]. وهذه الحقيقة تدحض تماما إدعاءات الجانب الأرميني بأن ناغورني كاراباخ كان لها آنذاك مركز ''كيان قانوني مستقل[١٩]'' أو ''وحدة سياسية مستقلة[٢٠]''.

٣١ - ورحب السكان بـ ''الاتفاق المؤقت'' بحرارة وأمل. وأقيمت احتفالات في شوشا للاحتفاء بالاتفاق الذي جلب السلام والنظام إلى كاراباخ. وأعرب وفد أرمن كاراباخ[٢١]، أثناء الاجتماع الذي عُقد في باكو مع رئيس وزراء أذربيجان ن. يوسفبايوف، عن امتنانه العميق لحكومة أذربيجان على ''الحل السلمي لمشكلة كاراباخ''. واعتماد الاتفاق يعني فشل سياسة أرمينيا في إعلان ناغورني كاراباخ ''إقليماً أرمينيا''. ومن خلال كفالة حقوق أرمن ناغورني كاراباخ، أرست جمهورية أذربيجان الديمقراطية، على صعيد الممارسة، لأول مرة في جنوب القوقاز، مثالا لحل سلمي ومدني لمشكلة الأقليات.

٣٢ - وكتب سكوتلاند - ليدل، وهو صحفي بريطاني، إلى لندن من شوشا ما يلي: ''لقد حل السلام في كاراباخ. فقد وافق الأرمن على أن يدينوا بالطاعة لحكومة أذربيجان... ويخبرني الأرمن أن شوشا وكاراباخ لم تشهدا قط نظاماً وسلاماً من هذا

---

(١٨) اتفاق مؤقت بين حكومة أذربيجان وأرمن ناغورني كاراباخ، ٢٦ آب/أغسطس ١٩١٩. للاطلاع على النص، انظر *the History of Formation of the Nagorny Karabakh Autonomous Oblast of the Azerbaijan SSR. 1918-1925: 1918-1925: Documents and Materials* (Baku: Azerneshr, 1989), pp.23-25. 23-25. انظر أيضا Tadeusz Swietochowski, *Russia and Azerbaijan: A Borderland in Transition* (New-York: Columbia University Press, 1995), pp.75-76. 75-76.

(١٩) A/63/781-S/2009/156، الصفحة ٩، الفقرة ٢٣.

(٢٠) انظر *Legal aspects for the right to self-determination in the case of Nagorny Karabakh*، مرفق المذكرة الشفوية المؤرخة ١٢ آذار/ مارس ٢٠٠٥ الموجهة من البعثة الدائمة لأرمينيا لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف إلى مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، E/CN.4/2005/G/23، ٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٥، الصفحة ٢.

(٢١) ملاحظة: إن خطط روسيا الرامية إلى استعمار تركيا قررت أيضا مصير الألبانيين القوقاز المتمسكين بالمسيحية. وهؤلاء من بين أسلاف الشعب الأذربيجاني. فقد كانت لهم دولة خاصة بهم دامت من القرن الرابع قبل الميلاد إلى أوائل القرن الثامن في الإقليم الممتد من نهر أراز في الجنوب إلى داربند في الشمال، وأعلنوا المسيحية الدين الرسمي للدولة في القرن الرابع. وبعد الفتح العربي في بداية القرن الثامن اعتنق معظم الألبانيين الإسلام، بينما تمسك جزء صغير بالمسيحية. غير أن جماعة الكاثوليكوس الألبان المستقلة تعرضت للتصفية، بدءا من مستهل القرن التاسع عشر، بعد التوقيع على معاهدتي غولوستان وتركمانشاي؛ وضُمت أسقفياتها إلى كاثوليكوس إيخميادزين، بينما استوعب الأرمن الألبانيين القوقاز المتمسكين بالمسيحية باستثناء القاطنين في مقاطعتي غابالا وأوغوز في أذربيجان. ويتألف معظم السكان الأرمن حاليا في منطقة ناغورني كاراباخ التابعة لأذربيجان، باستثناء من استوطنوا المنطقة مجدداً في وقت لاحق، من الألبانيين الذين أصبحوا أرمنا.

القبيل''[٢٢]. ويضيف كذلك قائلا: ''إن كلا الشعبين كان مستعداً لمواصلة العيش في سلام مع الآخر وكان سيفعل ذلك لولا تدخل مثيري الفتن. وأعتقد أن هؤلاء مسؤولون عن مجزرة الأرمن والتتار [ملاحظة تحريرية – المقصود بذلك الأذربيجانيون والأرمن] في أجزاء أخرى من منطقة ما وراء القوقاز. وتقوم الجهات الأرمينية المسؤولة عن الدعاية بواجبها بأمانة، فيما يتعلق بالدعاية، غير أنني على يقين من أن أنشطتها في منطقة ما وراء القوقاز هي مجرد عمليات استفزازية''[٢٣].

٣٣ – وجميع الوقائع السابقة الذكر شهادة ضد ادعاءات الجانب الأرميني أنه ''بعد انهيار الإمبراطورية، رفضت ناغورني كاراباخ (التي يمثل الأرمن ٩٥ في المائة من سكانها) الخضوع لسلطة جمهورية أذربيجان الديمقراطية'' و''لجأت جمهورية أذربيجان الديمقراطية المعلنة حديثا إلى الوسائل العسكرية لقمع الإرادة السلمية لشعب ناغورني كاراباخ من أجل تقرير المصير''[٢٤].

٣٤ – غير أن أرمينيا لم تتخل عن مطالبتها بناغورني كاراباخ، وكثفت أعمالها الاستفزازية في ناغورني كاراباخ بغية فرض نظام إداري أرميني فيها.

٣٥ – وبينما كان البلاشفة يقتربون من حدود أذربيجان وكان الجزء الأكبر من القوات الأذربيجانية متركزا في الحدود الشمالية للبلد، تم التحريض على انتفاضة مسلحة واسعة النطاق في ناغورني كاراباخ ضد الحكومة الأذربيجانية، بضلوع أرمينيا ومشاركتها مباشرة، ليلة عيد النوروز (عطلة الربيع) في ٢٢ و ٢٣ آذار/مارس ١٩٢٠. وتعرضت وحدات الجيش الوطني الأذربيجاني لهجمات متزامنة ومفاجئة في شوشا وخانكندي وفي عدد من الأماكن الأخرى. ومن ثم، فإن الجانب الأرميني انتهك من جانب واحد ''الاتفاق المؤقت''. بيد أن المتمردين لاقوا مقاومة شديدة من الجنود الأذربيجانيين. وفي اليوم التالي للانتفاضة، حُررت شوشا من قبضة الجماعات المسلحة، وأخفقت محاولات أرمينيا في الاستيلاء على أراض أذربيجانية.

٣٦ – وكانت مطالب أرمينيا الإقليمية تجاه أذربيجان وجهودها الرامية إلى ضم ناغورني كاراباخ حقيقة واضحة لدى معظم الكتاب في الاتحاد السوفياتي سابقا، بمن فيهم الأرمن. ولذلك، فوفقا للموسوعة السوفياتية الكبرى الصادرة في عام ١٩٢٦، ''ذكَر داشناكس ... أنه يطالب بمنطقتي أخالكالاكي وبورشالي في جورجيا، وكاراباخ ومنطقة ناخشيفان والجزء

(٢٢) المحفوظات الحكومية لجمهورية أذربيجان، f. 894, inv. 10 و f. 103، الصفحة ١٨.

(٢٣) المرجع نفسه، الصفحة ١١.

(٢٤) A/63/781-S/2009/156، الصفحة ٩، الفقرتان ٢١ و ٢٢.

الجنوبي من مقاطعة يليزافيتبول الكبيرة، التي تعتبر أجزاء من أذربيجان. وقد أدت الجهود الرامية إلى ضم تلك المناطق بالقوة إلى اندلاع حرب مع جورجيا (كانون الأول/ديسمبر ١٩١٨) وإلى مواجهات دامية طويلة مع أذربيجان ...''[٢٥]

٣٧ - وفي ٢٨ نيسان/أبريل ١٩٢٠، احتلت روسيا السوفياتية جمهورية أذربيجان الديمقراطية، وأقيمت جمهورية أذربيجان الاشتراكية السوفياتية.

٣٨ - ومع ذلك، فقد أبدى الأذربيجانيون في العديد من أنحاء البلد مقاومة شديدة للبلاشفة، في وقت واصل فيه الوفد الأذربيجاني في مؤتمر باريس للسلام عمله لتحقيق الاعتراف القانوني والقبول في عصبة الأمم. وفي رسالة مؤرخة ١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٢٠، طلب رئيس الوفد الأذربيجاني في المؤتمر من الأمين العام لعصبة الأمم أن يقدم إلى جمعية العصبة طلبا لقبول جمهورية أذربيجان الديمقراطية عضوا كامل العضوية في المنظمة.

٣٩ - وفي المذكرة المؤرخة ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٢٠، صاغ الأمين العام لعصبة الأمم المسألتين الرئيسيتين التاليتين اللتين كان سيُنظر فيهما فيما يتعلق بالطلب المقدم من أذربيجان:

''لما كان إقليم أذربيجان في الأصل جزءا من إمبراطورية روسيا، فإن هناك سؤالا يُطرح بخصوص ما إذا كان إعلان الجمهورية في أيار/مايو ١٩١٨ واعتراف الحلفاء بها في كانون الثاني/يناير ١٩٢٠ يكفيان لتأسيس أذربيجان بحكم القانون باعتبارها دولة متمتعة تماما بالحكم الذاتي بالمعنى المقصود في المادة ١ من عهد عصبة الأمم.

وإذا ما اعتبرت الجمعية أن الوضع الدولي لأذربيجان 'بوصفها دولة تتمتع بحكم ذاتي كامل' قد اعتمد، سيُطرح تساؤل آخر بشأن ما إذا كان الوفد الذي قدم هذا الطلب يعتبر متمتعا بالصلاحيات الضرورية لتمثيل حكومة البلد الشرعية لغرض تقديم الطلب، وما إذا كانت تلك الحكومة في وضع يتيح لها الوفاء بالالتزامات وتقديم الضمانات التي تنطوي عليها عضوية عصبة الأمم[٢٦]''.

٤٠ - ففيما يتعلق بالمسألة الأولى، يرتبط أهم جزء من مذكرة الأمين العام المشار إليها بـ''الملاحظات القانونية''، مما يُذكّر بالشروط التي تنظم قبول الأعضاء الجدد في المنظمة،

---

(٢٥) الموسوعة السوفياتية الكبرى (موسكو: JSC, 1926 ''Soviet Encyclopedia'')، المجلد ٣، الصفحة ٤٣٧.

(٢٦) عصبة الأمم. مذكرة من الأمين العام بشأن طلب قبول جمهورية أذربيجان في عصبة الأمم. وثيقة الجمعية 20/48/108.

الواردة في المادة ١ من عهد عصبة الأمم[٢٧]، بما في ذلك شرط تمتع الدولة بالحكم الذاتي الكامل. وبديهي أن الدولة، التي كان جزء كبير من إقليمها محتلا وقت النظر في طلبها في عصبة الأمم، كما أطيح بالحكومة التي قدّمت هذا الطلب، ما كان يمكن اعتبارها متمتعة بالحكم الذاتي الكامل وفقا لأحكام المادة ١ من عهد عصبة الأمم.

٤١ - وعند تناول المسألة الثانية، أشار الأمين العام لعصبة الأمم في مذكرته إلى أن ولاية الوفد الأذربيجاني الذي حضر مؤتمر باريس للسلام مستمدة من الحكومة التي كانت بيدها السلطة في باكو حتى نيسان/أبريل ١٩٢٠. ومن ثم، يوجه الاهتمام في المذكرة بشكل واضح إلى أنه وقت تقديم الوفد الأذربيجاني للطلب (١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٢٠) وتاريخ إصدار المذكرة (٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٢٠) لم تكن حكومة جمهورية أذربيجان الديمقراطية، التي أصدرت وثائق التفويض للوفد، في الحكم بالفعل منذ نيسان/أبريل ١٩٢٠. وأشير كذلك في المذكرة إلى أن هذه الحكومة لم تكن تمارس السلطة على كامل أراضي البلد.

٤٢ - ولذلك، قررت اللجنة الخامسة التابعة لجمعية عصبة الأمم في قرارها المتعلق بطلب أذربيجان أنه ''ليس من المستصوب، في الظروف الحالية، قبول أذربيجان في عصبة الأمم''. ويتجلى من نص ذلك القرار أن اللجنة الخامسة التي لم تُشر قط إلى ناغورني كاراباخ، لم تقصد من عبارة ''الظروف الحالية'' سوى أن ''أذربيجان لا يبدو أنها تتمتع بحكومة مستقرة تشمل ولايتُها إقليما محددا بشكل واضح[٢٨]''. ومن ثم، فهذه فقط هي الأسباب، المستمدة من المتطلبات المنصوص عليها في المادة ١ من عهد عصبة الأمم، التي حالت دون قبول أذربيجان في المنظمة.

٤٣ - وتدل وثيقتا عصبة الأمم المشار إليهما سابقا على أن الجانب الأرميني مخطئ، وهو أقل ما يمكن قوله، في اعتقاده بأن عصبة الأمم ''أقرت بمركز ناغورني كاراباخ باعتبارها هي

(٢٧) انظر أيضا *The Covenant of the League of Nations* (1919), in Malcolm D. Evans (ed.), *Blackstone's International Law Documents* (Oxford: Oxford University Press, 6th ed., 2003), pp. 1-7, at p. 1, Article 1

(٢٨) عصبة الأمم. اللجنة الخامسة. قبول الأعضاء الجدد. قرار بشأن طلب القبول المقدم من أذربيجان. وثيقة الجمعية رقم ١٢٧.

منطقة متنازعا عليها[٢٩]“ و”رفضت الاعتراف بأذربيجان بسبب مطالبتها بالأراضي التي يسكنها الأرمن في شرق منطقة ما وراء القوقاز، وهي ناغورني كاراباخ[٣٠]“.

٤٤ - وفي الوقت ذاته، لم تعتبر عصبة الأمم أرمينيا نفسها دولة وذلك انطلاقا من أن هذا الكيان ليست لديه حدود واضحة ومعترف بها، ولا مركز ولا دستور، وحكومته غير مستقرة. ونتيجة لذلك، تم التصويت برفض قبول أرمينيا في عصبة الأمم في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٢٠[٣١].

ثالثا - توسيع نطاق إقليم أرمينيا وتغيير التكوين الجغرافي لسكانه في العهد السوفياتي

٤٥ - تُبين الحقائق أن أرمينيا نجحت على مدى السنوات السبعين من الحكم السوفياتي في توسيع نطاق إقليمها على حساب أذربيجان واستخدام كل الوسائل الممكنة لطرد الأذربيجانيين من أراضيهم. وخلال هذه الفترة، نُفذت السياسة المذكورة آنفاً تنفيذا منتظما ومنهجيا.

٤٦ - وفيما يتعلق بإقليم أرمينيا، فوفقا للباحثين الأرمن، بناء على معاهدة باتوم التي وقعتها تركيا مع أذربيجان وجورجيا وأرمينيا في ٤ حزيران/يونيه ١٩١٨، كانت مساحة إقليم أول دولة أرمينية في جنوب منطقة القوقاز أنشئت في ٢٨ أيار/مايو ١٩١٨ - مع العاصمة التي تخلت عنها أذربيجان في ٢٩ أيار/مايو ١٩١٨[٣٢] - تشكل ما لا يقل عن ٨ ٠٠٠[٣٣]

---

(٢٩) A/63/781-S/2009/156، الصفحة ١٠، الفقرة ٢٦.

(٣٠) انظر على سبيل المثال البيان الذي أدلي به نيابة عن فارتان أوسكانيان، وزير الشؤون الخارجية في أرمينيا، في المؤتمر العالمي لمناهضة العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، في ديربان، جنوب أفريقيا، ٣١ آب/أغسطس - ٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، www.un.org/WCAR/statements/armeniaE.htm؛ وتقرير أرمينيا الأولي في إطار العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، E/1990/5/Add.36، ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨، الصفحة ٣، الفقرة ٣ والصفحة ٦، الفقرة ١٧(أ).

(٣١) عصبة الأمم. المرفق ٣٠ باء. مركز أرمينيا في المستقبل. مذكرة اتفق عليها مجلس عصبة الأمم، المجتمع في باريس، في ١١ نيسان/أبريل ١٩٢٠. ووثيقة عصبة الأمم ٩/٤١/٢٠، الصفحة ٢٧؛ وانظر أيضا قبول الأعضاء الجدد في عصبة الأمم. أرمينيا. وثيقة الجمعية ٢٠٩، الصفحتان ٢ و ٣؛ ووثيقة الجمعية ٢٥١.

(٣٢) انظر على سبيل المثال، المحفوظات الحكومية المتعلقة بالأحزاب السياسية والحركات الاجتماعية في جمهورية أذربيجان، f. 970, inv.1, f.1 ، الصفحة ٥١.

(٣٣) انظر على سبيل المثال G.Galoyan, *Struggle for the Soviet rule in Armenia* (Moscow: State Publishing House of Political Literature, 1957)، الصفحة ٩٢.

أو ٩ ٠٠٠[٣٤] كلم مربع ولا يزيد عن ١٠ ٠٠٠[٣٥] كلم مربع في الجزء الغربي من أرمينيا الحالية. وفشلت هذه الدولة خلال فترة وجودها الممتدة بين سنتي ١٩١٨ و ١٩٢٠، في توسيع أراضيها على حساب الدول المجاورة.

٤٧ - وفي ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٢٠، عقب احتلال روسيا البولشيفية لجمهورية أذربيجان الديمقراطية، ضُم الجزء الغربي من مقاطعة زانغازور إلى أرمينيا بهدف إخضاع البلد للنظام السوفياتي. ونتيجة لذلك، اقتُطعت منطقة ناخشيفان من إقليم أذربيجان الرئيسي.

٤٨ - وفي الفترة الممتدة من ١٢ آذار/مارس ١٩٢٢ إلى ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٣٦، شكلت أذربيجان وجورجيا وأرمينيا الجمهوريات الاتحادية الاشتراكية السوفياتية لمنطقة ما وراء القوقاز. وقبل قبول أذربيجان في تلك الجمهوريات، كانت منطقة بازاركيشار التابعة لمقاطعة بايزيد الجديدة، إلى جانب ثلثي مقاطعة شارور - دارا لاياز، قد ضُمت بالفعل إلى أرمينيا. وبعد قبول أذربيجان في تلك الجمهوريات، ضُمّ إلى أرمينيا جزء كبير من مقاطعة غازاخ، وعدد من القرى من مقاطعة جبرائيل ومن جمهورية ناخشيفان الاشتراكية السوفياتية المستقلة ذاتيا.

٤٩ - وهكذا، اتسع إقليم أرمينيا، نتيجة ''إخضاعها للنظام السوفياتي''، من مساحة تتراوح بين ٨ ٠٠٠ و ١٠ ٠٠٠ كلم مربع إلى ٢٩ ٨٠٠ كلم مربع، كان معظمها على حساب الأراضي الأذربيجانية.

٥٠ - وشهد العهد السوفياتي عودة عدد كبير من الأرمن المهاجرين من الخارج وطرد الأذربيجانيين من أراضيهم. ولذلك، تفيد المصادر الأرمينية أن ما يزيد على ٤٢ ٠٠٠ تقريبا من الأرمن وصلوا إلى أرمينيا في الفترة الممتدة بين سنتي ١٩٢١ و ١٩٣٦[٣٦]. وتمثلت الخطوة التالية نحو التغيير المفتعل للتكوين الديمغرافي لسكان أرمينيا في مرسوم أصدره ج. ستالين في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٥ بشأن هجرة الأرمن الوافدة من الخارج، استقبلت

---

(٣٤) انظر على سبيل المثال S.P.Agayan, *Great October and struggle of labours in Armenia for the victory of the Soviet rule* (Yerevan: Publishing House of the Academy of Sciences of the Armenian SSR, 1962)، الصفحة ١٧٤؛ و E.C.Sarcissian. *Expansionary policy of the Ottoman Empire in Transcaucasia on the eve and in the years of the First World War* (Yerevan: Publishing House of the Academy of Sciences of the Armenian SSR, 1962)، الصفحة ٣٦٥.

(٣٥) انظر على سبيل المثال، History of Arminian People، الصفحة ٢٨٣.

(٣٦) المرجع نفسه، الصفحة ٣٣٦.

أرمينيا بناء عليه ما يزيد على ٠٠٠ ٥٠ مهاجر في عام ١٩٤٦، و ٤٠٠ ٣٥ مهاجر في عام ١٩٤٧، وزهاء ٠٠٠ ١٠ مهاجر في عام ١٩٤٨[٣٧].

٥١ - وبحجة إعادة توطين الأرمن الوافدين من الخارج، اتخذ مجلس وزراء اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٤ و ١٠ آذار/مارس ١٩٤٨ قرارين خاصين بشأن إعادة توطين عمال المزارع الجماعية وسائر السكان الأذربيجانيين من جمهورية أرمينيا الاشتراكية السوفياتية في أراضي كور - أراز المنخفضة في جمهورية أذربيجان الاشتراكية السوفياتية. وبموجب هذين القرارين، أعيد خلال الفترة الممتدة بين سنتي ١٩٤٨ و ١٩٥٣ توطين ما يزيد على ٠٠٠ ١٥٠ أذربيجاني قسرا من أوطانهم التاريخية - في المناطق الجبلية في أرمينيا - إلى السهوب الجافة آنذاك في موغان وهضبة ميل. وفي الوقت ذاته، فبحلول منتصف عام ١٩٦١، كان قد هاجر ٠٠٠ ٢٠٠ أرمني إلى أرمينيا[٣٨]، وفي الفترة الممتدة بين سنتي ١٩٦٢ و ١٩٧٣ بلغ عدد المهاجرين ١٠٠ ٢٦ شخص[٣٩].

٥٢ - وبُعيد تأكيد المطالبات بناغورني كاراباخ في نهاية الثمانينات، تم ترحيل الأذربيجانيين المتبقين البالغ عددهم ٠٠٠ ٢٠٠ شخص قسرا من أرمينيا.

رابعا - إقليم ناغورني كاراباخ المتمتع بالحكم الذاتي التابع لجمهورية أذربيجان الاشتراكية السوفياتية

٥٣ - كما يؤكد الجانب الأرمني بإصرار، ”في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٢٠، اعتمدت حكومة أذربيجان السوفياتية بيانا بشأن الاعتراف بناغورني كاراباخ باعتبارها جزءا لا يتجزأ من أرمينيا السوفياتية كبادرة للترحيب بانتصار القوات التابعة للسوفيات في البلد“ بينما ”في ٢١ حزيران/يونيه ١٩٢١، أصدرت حكومة أرمينيا السوفياتية استنادا إلى بيان أذربيجان والاتفاق المبرم مع الحكومة الأذربيجانية، مرسوما يعترف بناغورني كاراباخ باعتبارها جزءا لا يتجزأ من أرمينيا السوفياتية“. كذلك يدعي الجانب الأرمني أنه ”سُجلت الوثيقتان في قرار عصبة الأمم المؤرخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٢٠، وفي التقرير السنوي

(٣٧) المرجع نفسه، الصفحة ٣٦٦.

(٣٨) *Documents of Foreign Policy of the USSR* (Moscow: State Publishing House of Political Literature, 1962)، المجلد ٦، الحاشية ٣٣، الصفحة ٦١١.

(٣٩) History of Armenian People، الصفحة ٤١٨.

بشأن الفترة ١٩٢٠-١٩٢١ الصادر عن وزارة خارجية روسيا، على التوالي"[٤٠]. وفي هذا الصدد، لا بد من إبداء الملاحظات التالية.

٥٤ - وبعد احتلال روسيا البلشفية لجمهورية أذربيجان الديمقراطية في ٢٨ نيسان/أبريل ١٩٢٠، أرسل س. أوريونيكدزي، رئيس مكتب القوقاز للجنة المركزية للحزب الشيوعي (البلشفي) الروسي في ١٩ حزيران/يونيه ١٩٢٠ برقيةً إلى ج. تشيتشرين مفوض الشعب للشؤون الخارجية في جمهورية روسيا الاتحادية الاشتراكية السوفياتية تفيد بإعلان الحكم السوفياتي في إقليمي كاراباخ وزانغازور وأنهما "يعتبران نفسهما جزءاً من جمهورية أذربيجان السوفياتية"[٤١].

٥٥ - وشملت جمهورية أذربيجان الاشتراكية السوفياتية المناطق التالية كما جاء في الوثيقة المؤرخة ٥ آب/أغسطس ١٩٢٠ المأخوذة من محفوظات الدولة المركزية للجيش الأحمر: "تشمل أراضي أذربيجان محافظة غانجا كاملة وكافة مقاطعات سورمالي وناختشيفان وشارور - درلياز في محافظة إيريفان، فضلاً عن الجزء الجنوبي من محافظة إريفان وقرى كمارلي وبويوك - فيدي ودافالي والجزء الشرقي من نوفو بيازات"[٤٢].

٥٦ - أما داشناك أرمينيا، التي اعترفت عصبة الأمم باستقلالها بحكم الأمر الواقع في ١٩ كانون الثاني/يناير ١٩٢٠[٤٣]، بسبب تهديد البولشفيين المتزايد، أي بعد مضي ٧ أيام على اعتراف عصبة الأمم بأذربيجان وجورجيا بحكم الأمر الواقع، في ١٢ كانون الثاني/ يناير[٤٤]، فسرعان ما استبدل باسمها اسم أرمينيا "السوفياتية" في شتاء ١٩٢٠-١٩٢١.

٥٧ - وفي ١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٢٠، أدلى ن. ناريمانوف، رئيس مفوضي الشعب السوفياتي في جمهورية أذربيجان الاشتراكية السوفياتية، ببيان بمناسبة إعلان الحكم السوفياتي في أرمينيا، مسترشدا بقرار اللجنة المركزية للحزب الشيوعي في أذربيجان المؤرخ ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٢٠. وفي هذا البيان، تم التخلي عن الجزء الغربي من مقاطعة زانغازور إلى

---

(٤٠) A/63/781-S/2009/156، الصفحة ١٠، الفقرات ٢٧-٢٩.

(٤١) State Archive of Political Parties and Social Movements of the Republic of Azerbaijan, f. 609, in. 1, f. 21, p. 100.

(٤٢) *Central State Archive of Red Army*, f. 195, in. 4, f. 385, p. 53.

(٤٣) *Papers relating to the foreign relations of the United States, Paris Peace Conference*, 1919, volume IX (Washington, D.C.: U.S. Government Printing Office, 1946), pp. 899 & 901.

(٤٤) المرجع نفسه، صفحة ٩٠٤.

أرمينيا وأعطي الفلاحون العاملون في ناغورني كاراباخ الحق الكامل في تقرير المصير"[٤٥]. وكما يظهر، وخلافاً لفهم الجانب الأرمني، لم يشر البيان على الإطلاق إلى "الاعتراف بناغورني كاراباخ باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من أرمينيا السوفياتية".

٥٨ - وفي ٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٢٠، وقع الاتفاق بين روسيا وأرمينيا، ووفقاً للمادة ٣ منه، اعترفت روسيا بالأقاليم التالية باعتبارها جزءاً لا خلاف عليه من جمهورية أرمينيا الاشتراكية السوفياتية: "محافظة إريفان [...] جزء من محافظة كارس [...] محافظة زانغازور [...] وجزء من مقاطعة غازاخ [...] والأجزاء من محافظة تفليس التي كانت ملكاً لأرمينيا حتى ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٢٠"[٤٦]. وتشهد هذه الوثيقة أنه حتى ٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٢٠، لم تكن ناغورني كاراباخ جزءاً من أرمينيا، ولا كاراباخ بكاملها، باستثناء نصف مقاطعة زانغازور. وتثبت أيضاً أن بيان ن. ناريمانوف في ١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٢٠ لم يعن التنازل عن ناغورني كاراباخ لأرمينيا.

٥٩ - وعلاوةً على ذلك، فإن الجانب الأرمني يحرف نص مرسوم صادر عن أرمينيا السوفياتية في ٢١ حزيران/يونيه ١٩٢١ معتبراً أنه "مرسوم يعترف بناغورني كاراباخ باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من أرمينيا السوفياتية"[٤٧]. والواقع، أنه وفقاً لهذه الوثيقة، "بناء على بيان صادر عن اللجنة الثورية لجمهورية أذربيجان الاشتراكية السوفياتية [مؤرخ ١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٢٠] وعلى اتفاق بين حكومتي جمهوريتي أرمينيا وأذربيجان السوفياتيتين، تعلن اللجنة الثورية لأرمينيا السوفياتية أن ناغورني كاراباخ أصبحت منذ اليوم جزءاً لا يتجزأ من جمهورية أرمينيا السوفياتية"[٤٨]. وبعبارة أخرى، يؤكد المرسوم أن ناغورني كاراباخ لم يكن من الممكن أن تكون جزءاً من أرمينيا قبل حزيران/يونيه ١٩٢١.

٦٠ - أما فيما يخص "الاتفاق بين حكومتي جمهوريتي أرمينيا وأذربيجان السوفياتيتين" المزعوم، من المهم لفت الانتباه إلى أنه في ١٩ حزيران/يونيه ١٩٢١، عقدت رئاسة اللجنة التنفيذية المركزية لأذربيجان اجتماعها وناقشت، في جملة أمور، "تقرير الرفيق ناريمانوف

---

(٤٥) *Communist* (Baku), 2 December 1920, p. 1.

(٤٦) *International policy of the newest time in treaties, notes and declarations*, Part 3 (from raising blockade from Soviet Russia to the decade of the October Revolution). Issue 1 (Acts of Soviet diplomacy) (Moscow: Publication of Litizdat of the People Commissariat of Foreign Affairs, 1928), doc .41, pp. 75-75; *Great October Socialist Revolution and victory of the Soviet rule in Armenia* (Collection of documents) (Yerevan: Aypetrat, 1957), doc. 295, pp. 441-442.

(٤٧) A/63/781-S/2009/156، صفحة ١٠، الفقرة ٢٨.

(٤٨) *Khorurdain Ayastan*, 19 June 1921, p. 1.

بخصوص زيارته إلى تفليس بشأن مسألة الحدود الخارجية بين جمهوريات أذربيجان وجورجيا وأرمينيا السوفياتية''. ويشير هذا التقرير بطريقة بعيدة كل البعد عن أي التباس إلى أن ''ناغورني كاراباخ تبقى جزءاً لا يتجزأ من أذربيجان السوفياتية ولها الحق بالحكم الذاتي على المستوى الداخلي''. وعلى أثر المناقشة، قرر الاجتماع ''الموافقة على أنشطة اللجنة في ما يتعلق بتعيين الحدود الخارجية بين جمهورية أذربيجان الاشتراكية السوفياتية وجمهوريات ما وراء القوقاز السوفياتية المجاورة''(٤٩).

٦١ - كذلك فقد الموقف الأرمني مصداقيته بسبب عدد من التناقضات الاضافية. وبالتالي، فإن السؤال الطبيعي الذي يطرح هو لماذا لم تعترف أرمينيا السوفياتية بناغورني كاراباخ كجزء لا يتجزأ منها إلا في حزيران/يونيه ١٩٢١ لو كانت أذربيجان السوفياتية قد أعطت موافقتها المزعومة على ذلك في ١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٢٠.

٦٢ - وبالإضافة إلى ذلك، يتناول مصدر رسمي أرمني آخر (معلومات تحمل عنوان ''الجوانب القانونية لحق تقرير المصير في حالة ناغورني كاراباخ'' عممت بناء على طلب البعثة الدائمة لأرمينيا لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف) التسلسل الزمني للأحداث في ذلك الوقت بشكل مختلف ويضاعف بالتالي من غرابة موقف أرمينيا. وبناء على ذلك، تنص الوثيقة على أنه ''وفقاً لهذا البيان [المؤرخ ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر]، ألغيت الحدود التي اتفق عليها سابقاً بين أرمينيا وأذربيجان وجرى الاعتراف بناغورني كاراباخ وزانغزور وناخيتشيفان بوصفها جزءا لا يتجزأ من أرمينيا السوفياتية''. وتذكر الوثيقة أيضاً أن ''اللجنة الثورية الأذرية اعترفت في بيانها المتعلق بإنشاء سلطة سوفياتية في أرمينيا، المؤرخ ٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٢٠ ... بحق ناغورني كاراباخ في تقرير المصير'' و ''في ١٢ حزيران/يونيه ١٩٢١، اعتمد المجلس الوطني لجمهورية أذربيجان الاشتراكية السوفياتية ... بياناً أعلن ناغورني كاراباخ جزءاً لا يتجزأ من جمهورية أرمينيا الاشتراكية السوفياتية''. ووفقاً للوثيقة، ''في ١٩ حزيران/يونيه ١٩٢١، أصدر ألكسندر مياسنكيان رئيس مجلس مفوضي الشعب في أرمينيا المرسوم التالي: ''بناءً على البيان الصادر عن اللجنة الثورية لجمهورية أذربيجان الاشتراكية السوفياتية، وعلى الاتفاق القائم بين جمهوريتي أرمينيا وأذربيجان الاشتراكيتين، تعلن ناغورني كاراباخ منذ اليوم جزءاً لا يتجزأ من أرمينيا السوفياتية الاشتراكية''(٥٠).

(٤٩) State Archive of the Republic of Azerbaijan, f. 379, inv. 1, f. 7480, p. 10.

(٥٠) E/CN.4/2005/G/23، الصفحتان ٣ و ٤.

٦٣ - أما الانطباع الذي تتركه هذه اللمحة العامة المتسلسلة زمنيا فهو أن أذربيجان كانت مصرة بشكل يثير الدهشة على رغبتها المزعومة بالتخلص من أراضيها ومحاولاتها إقناع أرمينيا بقبول هذه الهدية. إن سخافة هذا العرض ناتجة بشكل منطقي عن المعلومات الآنفة الذكر التي قدمها الجانب الأرمني والتي يزعم فيها أن أذربيجان أعلنت، ثلاث مرات على الأقل، أي في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٢٠، و ٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٢٠ و ١٢ حزيران/يونيه ١٩٢١ أنها تعترف بناغورني كاراباخ باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من أرمينيا، في حين أن أرمينيا لم توافق على ذلك إلا في حزيران/يونيه ١٩٢١. وبالمناسبة، تجدر الإشارة إلى أن الوثيقتين الآنفتي الذكر اللتين عممتهما أرمينيا في الأمم المتحدة تتناقضان من حيث تاريخ هذه الموافقة المزعومة (١٩ حزيران/يونيه ١٩٢٠ في الوثيقة E/CN.4/2005/G/23 و ٢١ حزيران/يونيه ١٩٢٠ في الوثيقة A/63/781-S/2009/156).

٦٤ - وبالإضافة إلى ذلك، ومن وجهة نظر الجانب الأرمني، ''بعد انهيار الامبراطورية [الروسية]، رفضت ناغورني كاراباخ (التي يشكل الأرمن ٩٥ في المائة من سكانها) أن تخضع لسلطة جمهورية أذربيجان الديمقراطية''(٥١)، و ''في الفترة من ١٩١٨ إلى ١٩٢٠ كانت ناغورني كاراباخ تتوفر فيها كل مقومات الدولة بما في ذلك الجيش والسلطات الشرعية'' وكانت ''كياناً قانونياً مستقلاً''(٥٢) أو ''وحدة سياسية مستقلة''(٥٣)، بينما ''في ٢٣ نيسان/أبريل ١٩٢٠، أعلنت الجمعية التاسعة لأرمن كاراباخ منطقة ناغورني كاراباخ جزءا غير قابل للتصرف من جمهورية أرمينيا''(٥٤). وفي الوقت نفسه، ووفقاً للجانب الأرمني، وعلى أثر البيان الذي نسب صدوره عن أذربيجان في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٢٠، ''ألغيت الحدود التي تمت الموافقة عليها سابقاً بين أرمينيا وأذربيجان وتم الاعتراف بناغورني كاراباخ وزانغيزور وناخيتشيفان جزءاً لا يتجزأ من أرمينيا السوفياتية''(٥٥). وبعبارة أخرى، ووفقا لحجج متناقضة من الجانب الأرمني، تعتبر ناغورني كاراباخ من جهة ''كياناً قانونياً مستقلاً'' أو ''وحدة سياسية مستقلة'' من عام ١٩١٨ إلى عام ١٩٢٠ ومن المرجح جزءاً من أرمينيا منذ ٢٣ نيسان/أبريل ١٩٢٠، في حين أنه من جهة أخرى، كانت هناك ''حدود تمت الموافقة عليها مسبقاً بين أرمينيا وأذربيجان'' وكانت ناغورني كاراباخ وزانغيزور وناخيتشيفان تشكل جزءاً لا يتجزأ من أذربيجان.

---

(٥١) A/63/781-S/2009/156، صفحة ٩، الفقرة ٢١.

(٥٢) المرجع نفسه، الصفحة ٩، الفقرة ٢٣.

(٥٣) E/CN.4/2005/G/23، الصفحة ٢.

(٥٤) A/63/781-S/2009/156، الصفحة ٩، الفقرة ٢٤.

(٥٥) E/CN.4/2005/G/23، الصفحة ٣.

٦٥ - ومن البديهي بما فيه الكفاية أن أرمينيا بينما تزور الوقائع تصل إلى طريق مسدود. وإلا لقدمت حججاً مقنعة وبخاصة فيما يتعلق بتصريحات أذربيجان المزعومة. وفي الوقت نفسه يذكر الجانب الأرمني أنه ''وفي تجاهل للواقع، أقدم مكتب القوقاز للحزب الشيوعي، في ٥ تموز/يوليه، بضغط من جوزيف ستالين شخصيا، على تنقيح قراره الذي اتخذه في اليوم السابق وقرر إخضاع كاراباخ للحكم الأذربيجاني وإنشاء إقليم مستقل (مقاطعة) هو إقليم ناغورني كاراباخ، داخل أراضي أذربيجان السوفياتية''[٥٦]. ويعترف الجانب الأرمني أيضاً بأنه ''في تموز/يوليه ١٩٢١، أصرت جمهورية أذربيجان الاشتراكية السوفياتية على النظر في مسألة ناغورني كاراباخ خلال الدورة العامة لمكتب القوقاز التابع للجنة المركزية للحزب الشيوعي الروسي - البلاشفة''[٥٧]. والسؤال المطروح هو لم كان من الضروري النظر في مسألة ناغورني كاراباخ في ٤ تموز/يوليه ١٩٢١، واستعراض قرار اليوم السابق في ٥ تموز/يوليه ١٩٢١ و ''إخضاع كاراباخ لحكم أذري'' لو أن ناغورني كاراباخ كانت بالفعل جزءاً من أرمينيا كما يصر الجانب الأرمني. ويتغاضى الجانب الأرمني بصمت عن كيفية حصول هذا الأمر على خلفية اعلانات أذربيجان الثلاثة المزعومة، خاصة بعد مرور أقل من شهر على آخرها المؤرخ ١٢ حزيران/يونيه ١٩٢١.

٦٦ - وفي الواقع، كانت القيادة الأذرية في ذلك الوقت ثابتة على مبدأ استبقاء ناغورني كاراباخ ضمن أذربيجان. وكل بياناتها لا تدع مجالا للشك في أنه لا يمكن أن يكون هناك اتفاق بين جمهوريتي أذربيجان وأرمينيا الاشتراكيتين السوفياتيتين بشأن ضم ناغورني كاراباخ إلى أرمينيا. ومن جهة أخرى، كان الهدف من هذه البيانات المتعلقة بناغورني كاراباخ والتي نشرت في أرمينيا تهدئة ثورات حزب داشناك، وبعد تصفيتها في زانغازور في ١٥ تموز/يوليه ١٩٢١ ساد الحكم ''السوفياتي'' من جديد في أرمينيا.

٦٧ - ولتحقيق الهدف نفسه المتمثل في تهدئة موالي حزب داشناك بصورة أكثر فعالية، اختار البلاشفة طريقة التساهل مع القوميين الأرمن وطرحت مسألة ناغورني كاراباخ في مكتب القوقاز التابع للجنة المركزية للحزب الشيوعي (البلاشفة) الروسي في ٤ تموز/يوليه ١٩٢١ وطرحت أربعة بنود للمناقشة:

(أ) الإبقاء على كاراباخ باعتبارها جزءاً من أذربيجان؛

---

(٥٦) A/63/781-S/2009/156، الصفحة ١١، الفقرة ٣٠.

(٥٧) E/CN.4/2005/G/23، الصفحة ٤.

(ب) إجراء استفتاء يشارك فيه جميع السكان الأرمن والمسلمين في كافة أنحاء كاراباخ؛

(ج) تضمين أرمينيا الجزء الجبلي من منطقة كاراباخ؛

(د) إجراء استفتاء في ناغورني كاراباخ وحسب، أي في ما بين الأرمن.

٦٨ - وقرر مكتب القوقاز أن ''تضم ناغورني كاراباخ إلى جمهورية أرمينيا الاشتراكية السوفياتية'' وأن ''يجرى الاستفتاء في ناغورني كاراباخ وحسب، أي في ما بين الأرمن''. لكن بناءً على القرار نفسه، ''بما أن مسألة كاراباخ قد أدت إلى خلافات خطيرة، يرى مكتب القوقاز التابع للجنة المركزية للحزب الشيوعي الروسي أنه من الضروري إحالتها إلى اللجنة المركزية لاتخاذ قرار نهائي بشأنها''(٥٨).

٦٩ - وفي اليوم التالي، في ٥ تموز/يوليه ١٩٢١، ناقش مكتب القوقاز ''إعادة النظر في القرار الذي اتخذ في ما يتعلق بكاراباخ خلال الدورة العامة السابقة'' وقرر الإبقاء على ناغورني كاراباخ ضمن جمهورية أذربيجان الاشتراكية السوفياتية. ويثبت الاقتباس التالي أن المكتب قرر أن يترك ناغورني كاراباخ ضمن جمهورية أذربيجان الاشتراكية السوفياتية ولم يقرر أن ''ينقلها'' أو ''يخضعها'' للحكم الأذري كما يدعي الجانب الأرمني(٥٩):

> ''مراعاة لضرورة إحلال السلام الوطني بين المسلمين والأرمن، وللعلاقات الاقتصادية بين كاراباخ العليا والسفلى والعلاقات الدائمة بين كاراباخ العليا وأذربيجان، يتم الإبقاء على ناغورني كاراباخ ضمن جمهورية أذربيجان الاشتراكية السوفياتية، ويمنح حكم ذاتي واسع لناغورني كاراباخ تكون فيه مدينة شوشا مركزاً إدارياً''(٦٠).

---

(٥٨) Extract from the Protocol of the plenary session of the Caucasian Bureau of the Central Committee of the Russian Communist (Bolsheviks) Party of 4 July 1921. للاطلاع على النص انظر To the History of Formation of the Nagorny Karabakh Autonomous Oblast of the Azerbaijan SSR. 1918-1925: Documents and Materials, pp. 90-91.

(٥٩) A/63/781-S/2009/156، الصفحتان ١١ و ١٢، الفقرات ٣٠-٣٤.

(٦٠) Extract from the Protocol of the plenary session of the Caucasian Bureau of the Central Committee of the Russian Communist (Bolsheviks) Party of 5 July 1921. للاطلاع على النص انظر To the History of Formation of the Nagorny Karabakh Autonomous Oblast of the Azerbaijan SSR. 1918-1925: Documents and Materials, p. 92.

٧٠ - وفي هذا الصدد، يجب إيلاء الاهتمام إلى موقف حكومة أرمينيا المتناقض في ما يتعلق بمركز مكتب القوقاز. وبالتالي، ووفقاً للوثيقة التي عممت في ٢٤ آذار/مارس ٢٠٠٩ بناء على طلب الممثل الدائم لأرمينيا لدى الأمم المتحدة، ''ولا يمكن أن يكون هذا القرار [الذي اتخذه مكتب القوقاز] أساسا قانونيا لتحديد مركز ناغورني كاراباخ وحدودها: فقد اتخذ من طرف ثالث، هو الحزب البلشفي الروسي، الذي ليست لديه أي صلاحية أو ولاية قانونية''(٦١). وفي سياق الفهم نفسه، يشار إلى مكتب القوقاز في التقرير الأولي لأرمينيا بموجب العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على أنه ''جهاز حزبي غير دستوري وغير مفوض''، ''لم يكن له حق المشاركة في أنشطة بناء الدولة'' في حين يعتبر قراره المؤرخ ٥ تموز/يوليه ''عملاً صارخاً من أعمال التدخل في الشؤون الداخلية لجمهورية سوفياتية أخرى ذات سيادة''(٦٢). وخلافاً لذلك، وبحسب الوثيقة التي عممت بناء على طلب البعثة الدائمة لأرمينيا لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف في ٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٥، ينظر إلى مكتب القوقاز باعتباره هيئةً شرعية مخولة لاتخاذ قرارات تتعلق بالمسائل الإقليمية التي تمس أرمينيا وأذربيجان في ذلك الوقت. وبالتالي، فإن أرمينيا واثقة من أنه ''بحكم القانون، وحده [...] قرار [مكتب القوقاز] المؤرخ ٤ تموز/يوليه ١٩٢١ ''ضم ناغورني كاراباخ إلى جمهورية أرمينيا الاشتراكية السوفياتية، وإجراء إستفتاء في ناغورني كاراباخ فقط كان الوثيقة القانونية الأخيرة بشأن وضع ناغورني كاراباخ التي اعتمدت بشكل قانوني من دون مخالفات إجرائية''(٦٣).

٧١ - وفي الواقع، كان القرار المؤرخ ٥ تموز/يوليه ١٩٢١ الحكم النهائي والملزم الذي أكدته القيادة السوفياتية مراراً وتكراراً واعترفت به أرمينيا على مر السنين. ومع أن ناغورني كاراباخ أبقي عليها ضمن أذربيجان، فقد منحت وضع الحكم الذاتي بالرغم من رفض إعطاء الامتياز نفسه للطائفة الأذرية التي يزيد عددها على نصف المليون والتي كانت تقيم بشكل متضام في أرمينيا في ذلك الوقت.

٧٢ - وفي ٧ تموز/يوليه ١٩٢٣، أصدرت اللجنة التنفيذية المركزية لجمهورية أذربيجان الاشتراكية السوفياتية مرسوماً ''بشأن إنشاء إقليم ناغورني كاراباخ المتمتع بالحكم الذاتي''(٦٤). وقد حددت بلدة خانقندي بوصفها المركز الإداري للحكم الذاتي. وفي

(٦١) A/63/781-S/2009/156، الصفحة ١١، الفقرة ٣٠.

(٦٢) E/1990/5/Add.36، الصفحة ٣، الفقرة ٢.

(٦٣) E/CN.4/2005/G/23، الصفحة ٤.

(٦٤) للاطلاع على النص، انظر To the History of Formation of the Nagorny Karabakh Autonomous Oblast of the Azerbaijan SSR 1918-1925: Documents and Materials, pp. 152-153.

أيلول/سبتمبر ١٩٢٣، غير اسم البلدة وسميت ستيباناكيرت على اسم ستيبان شوميان، وهو قائد ”بولشفي“ وفي حزب داشناك.

٧٣ - ورسمت الحدود الإدارية لإقليم ناغورني كاراباخ المتمتع بالحكم الذاتي بطريقة تضمن أن يشكل السكان الأرمن أكثرية. ووفقاً لتعداد السكان في ١٢ كانون الثاني/يناير ١٩٨٩، كان عدد السكان في الإقليم المتمتع بالحكم الذاتي يناهز ٠٠٠ ١٨٩ شخص، منهم حوالي: ٠٠٠ ١٣٩ أرمني أي ٧٣,٥ في المائة، وحوالي ٠٠٠ ٤٨ أذري، أي ٢٥,٣ في المائة، ونحو ٠٠٠ ٢ ينتمون إلى قوميات أخرى - ١,٢ في المائة[٦٥].

٧٤ - أما المزاعم القائلة بممارسة التمييز ضد السكان الأرمن في ناغورني كاراباخ فهي مزاعم واهية[٦٦]. ففي الواقع، شمل إقليم ناغورني كاراباخ المستقل ذاتيا جميع العناصر الأساسية للحكم الذاتي.

٧٥ - وكان ضع ناغورني كاراباخ كإقليم يتمتع بالحكم الذاتي ضمن جمهورية أذربيجان الاشتراكية السوفياتية قد نص عليه في دستوري اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية لعامي ١٩٣٦ و ١٩٧٧[٦٧]. ووفقاً لدستوري اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية وجمهورية أذربيجان الاشتراكية السوفياتية، كان الوضع القانوني لإقليم ناغورني كاراباخ المُتمتع بالاستقلال الذاتي ينظمه قانون ”إقليم ناغورني كاراباخ المتمتع بالاستقلال الذاتي“، الذي اعتمده مجلس السوفيات الأعلى لجمهورية أذربيجان الاشتراكية السوفياتية في ١٦ حزيران/يونيه ١٩٨١[٦٨]. وبموجب دستور اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية، كان إقليم ناغورني كاراباخ المُتمتع بالحكم الذاتي مُمثلاً بخمسة نواب في مجلس القوميات التابع لمجلس السوفيات الأعلى لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية. وكان مُمثلاً بـ ١٢ نائباً في مجلس السوفيات الأعلى لجمهورية أذربيجان الاشتراكية السوفياتية.

٧٦ - وكان مجلس نواب الشعب في إقليم ناغورني كاراباخ المُتمتع بالحكم الذاتي، وهو السلطة الحكومية في الإقليم، يتمتع بطائفة واسعة من السلطات. فقد كان يتولى البت في

---

(٦٥) National composition of the population of theUSSR. According to the findings of the All-Union population census of 1989 (Moscow: Finance and Statistics, 1991), P.120.

(٦٦) A/63/781-S/2009/156، الصفحة ١١، الفقرتان ٣٢ و ٣٣.

(٦٧) دستور اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية (موسكو، ١٩٣٦)، الصفحة ١٤، المادة ٢٤؛ ودستور اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية (موسكو، ١٩٧٧)، الصفحتان ١٣ و ١٤، المادة ٨٧.

(٦٨) قانون جمهورية أذربيجان الاشتراكية السوفياتية ”إقليم ناغورني كاراباخ المتمتع بالاستقلال الذاتي“، ١٦ حزيران/يونيه ١٩٨١ (باكو: أذرنشر، ١٩٨٧)، الصفحة ٣، المادة ٣.

جميع المسائل المحلية بما يحقق مصالح المواطنين المقيمين في الإقليم، مع مراعاة خصائصه القومية والمحددة وغيرها. وكانت اللغة الأرمينية مُستخدمة في أعمال جميع الهيئات الحكومية، والإدارية والقضائية وفي مكتب المدعي العام، وكذلك في التعليم، مما يعكس الاحتياجات اللغوية لسكان الإقليم الأرمن. وكانت حقوق بث المحطات المحلية للتليفزيون والإذاعة ونشر الصحف والمجلات باللغة الأرمينية جميعها مكفولة في إقليم ناغورني كاراباخ المُتمتع بالحكم الذاتي.

٧٧ - وكان إقليم ناغورني كاراباخ المُتمتع بالحكم الذاتي، باعتباره جزءا من الأراضي الوطنية، يتمتع بالاستقلال الذاتي الإداري، وبالتالي، كان يتمتع بعدد من الحقوق التي كفلت، فعلياً، تلبية الاحتياجات الخاصة لسكانه. وفي الحقيقة، تُوضح الإحصائيات أن إقليم ناغورني كاراباخ المُتمتع بالحكم الذاتي كان ينمو بوتيرة أسرع من أذربيجان بأسرها. ويُثبت وجود إقليم ناغورني كاراباخ المُتمتع بالحكم الذاتي ونموه ضمن أذربيجان أن شكل الاستقلال الذاتي الذي تطور يعكس بصورة كاملة الخصائص الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية والوطنية المُميزة للسكان وطريقة الحياة في الإقليم المُتمتع بالحكم الذاتي.

٧٨ - وإزاء هذه الخلفية، ينبغي ألا تُغفل أرمينيا حقيقة أنه، خلافا لما قامت به أرمينيا ذاتها، والتطهير العرقي لأراضيها من كل من هو غير أرمني وتحويلها إلى دولة أُحادية العرق بصورة فريدة، فإنَّ أذربيجان حافظت على تنوعها العرقي حتى اليوم. وبدلا من اتهام أذربيجان بممارسة ''التمييز ضد ناغورني كاراباخ''، يتعين على حكومة أرمينيا أن تُمارس قدرا من التقييم الذاتي في مجال حقوق الإنسان. ولذلك، فقد عبرت هيئات الأمم المتحدة المختصة مرارا وتكرارا عن قلقها إزاء روح التعصب السائدة في أرمينيا والسياسات والممارسات التمييزية المتبعة في ذلك البلد ضد الأقليات العرقية والدينية، واللاجئين وطالبي اللجوء والنساء والأطفال[٦٩].

٧٩ - وفي هذا الصدد، قد يكون من الملائم الإشارة إلى توصيات بولزانو/بوزن بشأن الأقليات القومية في العلاقات بين الدول (حزيران/يونيه ٢٠٠٨)، التي تُوضح أنه ''إذا أبدت الدول اهتماما بالأقليات في الخارج أكثر مما تبديه في الداخل أو قدمت بنشاط الدعم لأقلية معينة في بلد ما وأغفلتها فيما سواه، فإن دوافع ومصداقية أعمال تلك الدول ستكون موضع شك''.

---

(٦٩) انظر، على سبيل المثال A/57/18، الفقرات ٢٧٧ و ٢٧٨ و ٢٨٠ و ٢٨٢ و ٢٨٣؛ و CRC/C/15/Add.119، الفقرات ٢٤ و ٣٢ و ٤٦ و ٤٨؛ و CRC/C/79/Add.100، الفقرات ١٤ و ١٥ و ١٦ و ١٧؛ و E/C.12/1/Add.39، الفقرة ١٠.

٨٠ - وبالتالي، فإن الدليل الواضح على التعصب العرقي السائد في سياسات وممارسات أرمينيا هو الإدانة الصريحة في ''التنافر العرقي'' بين الأرمن والأذربيجانيين. ولقد استُخدمت هذه العبارة لأول مرة في كلمة ألقاها روبرت كوتشاريان رئيس أرمينيا آنذاك في الأكاديمية الدبلوماسية بموسكو في عام ٢٠٠٣[٧٠]. ولقد أثار السلوك التمييزي من جانب أرمينيا تجاه الأذربيجانيين، ولا سيما البيان سالف الذكر للرئيس كوتشاريان، السخط داخل المجتمع الدولي. ولذلك، قال الأمين العام لمجلس أوروبا آنذاك والتر شويمر أن ''تعليق كوتشاريان كان بمثابة دعوة للحرب''، ومظهراً من مظاهر ''العدوانية والكراهية في الخطاب''، بينما ذكر رئيس الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا حينئذ بيتر شيدر أن ''مجلس أوروبا لم يسمع قط منذ إنشائه عبارة 'التنافر العرقي'''[٧١].

خامسا - التصاعد في المرحلة المعاصرة من النزاع

٨١ - بينما يُقدم الجانب الأرميني تفسيره الخاص لتسلسل الأحداث زمنياً في تلك الفترة، فإنه عادة يمر مرور الكرام على عدد من الجوانب الوقائعية الهامة التي تتصل بالوضع الحقيقي على أرض الواقع. وثمة مثال آخر على هذا ''النسيان'' هو المذكرة المعنونة ''ناغورني كاراباخ: المفاوضات السلمية وسياسة أذربيجان الحربية'' التي عُممت بناء على طلب الممثل الدائم لأرمينيا لدى الأمم المتحدة باعتبارها الوثيقة A/63/781-S/2009/156.

٨٢ - وهكذا، بدأت المرحلة الحالية من النزاع الأرميني - الأذربيجاني في نهاية عام ١٩٨٧[٧٢] مع الهجمات على الأذربيجانيين في خانكيندي (كان اسمها ستيباناكيرت أثناء الفترة السوفياتية) وأرمينيا، مؤديةً إلى طوفان من اللاجئين والمشردين داخليا الأذربيجانيين.

٨٣ - وفي ٢٠ شباط/فبراير ١٩٨٨، اتخذ ممثلو الطائفة الأرمينية في دورة مجلس السوفيات لنواب الشعب من إقليم ناغورني كاراباخ المتمتع بالحكم الذاتي قرارا بالسعي لنقل تبعية

---

(٧٠) مقالة صحفية بقلم أرتور تريان نشرت في ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣، http://www.armenialiberty.org/armeniareport/report/ en/2003/01/4B1EBB47-69C0-40AF-83D-24E810DA88E4.as Bp انظر RFE/RL.

(٧١) RFE/RL Newsline، ١٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣، *Council of Europe criticizco Armenian President* .http://www.rferl.org/ .content/article/1142847.htm

(٧٢) وفقا لتوماس دو فال، وفي وقت مبكر يعود إلى شباط/فبراير ١٩٨٦ سافر أحد نشطاء الحركة الانفصالية، ويُدعى مراديان، إلى موسكو من يريفان ''ومعه مشروع رسالة أقنع تسعة من أعضاء الحزب الشيوعي الأرميني السوفياتي ومن العلماء المحترمين بالتوقيع عليها'' بهدف فصل ناغورني كاراباخ عن أذربيجان وضمها إلى أرمينيا، *Black Garden: Armenia and Azerbaijan through Peace and War* (New York University Press, New York and London, 2003), pp.17-20.

الإقليم من جمهورية أذربيجان الاشتراكية السوفياتية إلى جمهورية أرمينيا الاشتراكية السوفياتية[٧٣].

٨٤ - وفي ٢٢ شباط/فبراير ١٩٨٨، بالقرب من مستوطنة أسغاران الواقعة على طريق خانكيندي - أغدام السريع، فتح الأرمن النار على مظاهرة سلمية قام بها الأذربيجانيون احتجاجاً على القرار المذكور أعلاه من مجلس السوفيات لنواب الشعب من إقليم ناغورني كاراباخ المتمتع بالحكم الذاتي. ونتيجة لذلك فقد شابَّان أذربيجانيان حياتهما، ليصبحا أول ضحيتين لهذا النزاع.

٨٥ - وفي الفترة من ٢٦ إلى ٢٨ شباط/فبراير ١٩٨٨، لقي ٢٦ من الأرمن والأذربيجانيين مصرعهم نتيجةً للاضطرابات في سومغيت. ومن الجدير بالذكر أن إحدى الشخصيات البارزة في هذه الأحداث كان يدعى إدوارد غريغوريان، وهو أرمني من أهالي سومغيت، شارك مباشرة في عمليات القتل والعنف ضد الأرمن، والمذابح التي ارتُكبت في الأحياء الأرمينية. وبموجب قرار من الشعبة الجنائية التابعة للمحكمة العليا في جمهورية أذربيجان الاشتراكية السوفياتية بتاريخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩، صدر ضد غريغوريان حُكم بالسجن ١٢ عاماً. وخلصت المحكمة إلى أن غريغوريان كان أحد المنظمين للاضطرابات والمذابح. وتبين إفادات الشهود والضحايا أنه كانت لديه قائمة من الشقق التي يقطنها الأرمن، ودعا، ومعه ثلاثة أرمن آخرين، إلى اتخاذ إجراءات انتقامية ضد الأرمن، شارك فيها شخصيا. وقد تعرف ضحاياه (وجميعهم من الأرمن) على غريغوريان بوصفه أحد المنظمين والشخصيات النشطة في أعمال العنف. وفي الواقع، إن أحداث سومغيت، لكونها لازمة للقيادة الأرمينية كوسيلة لشن حملة واسعة النطاق ضد أذربيجان ولتبرير الأعمال العدوانية التي تلت ذلك ضد أذربيجان، كان قد تم التخطيط والإعداد لها مسبقاً. وكذلك، لم تكن الأحداث التي وقعت في سومغيت لتُدار دون دعم قوي من الخارج. وكما كتبت صحيفة التايمز، حاولت قيادة الـ كي. جي. بي. ”إضعاف سلطة الكرملين وقاعدة قوتها“ و”قامت بتنظيم أعمال استفزازية، باستخدام الاستياء المحلي الحقيقي كقاعدة انطلاق لها، في مختلف المدن عبر الاتحاد السوفياتي، بما في ذلك سومغيت وباكو...“[٧٤].

---

(٧٣) A/63/781-S/2009/156، الصفحة ١٢، الفقرة ٣٦.

(٧٤) Vladimir Kryuchkov. Hardline Soviet Communist who become head of the KGB and led a failed plot to overthrow Mikhail Gorbachev, Times Online، ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، http://www.timesonline.co.uk/tol/comment/obituaries/article 2970324.ece.

٨٦ - وعقب الالتماس المذكور المؤرخ ٢٠ شباط/فبراير ١٩٨٨، صدر عدد من الإعلانات والقرارات الأخرى من قِبل كل من جمهورية أرمينيا الاشتراكية السوفياتية والأرمن المحليين في إقليم ناغورني كاراباخ المتمتع بالحكم الذاتي بغرض تأمين انفصال ناغورني كاراباخ من جانب واحد عن أذربيجان(٧٥).

٨٧ - وتتمثل وجهة نظر أرمينيا في أنه ''عقب انهيار الاتحاد السوفياتي أُنشئت في إقليم جمهورية أذربيجان الاشتراكية السوفياتية السابقة دولتان، هما: جمهورية أذربيجان وجمهورية ناغورني كاراباخ'' (يشار إليها فيما بعد بالاسم ''جمهورية ناغورني كاراباخ'') ''والأساس القانوني لإقامة الدولتين متماثل''، في حين أن العملية التي عن طريقها أصبح الكيان الأخير ''مستقلا'' عكست الحق في تقرير المصير(٧٦).

٨٨ - بيد أن هذا النهج معيب بصورةٍ جوهرية. فعشية استقلال أذربيجان، وفي إطار النظام القانوني السوفياتي وعلى أعلى مستوى دستوري تأكد عدم مشروعية محاولة انفصال ناغورني كاراباخ من جانب واحد بدون موافقة أذربيجان. وحيث أن أذربيجان لم توافق على ذلك، فإنَّ حدود إقليم أذربيجان لدى حصولها على الاستقلال وعلى ضوء القانون المُطَّبق كانت تشمل بوضوح إقليم ناغورني كاراباخ. وكان يحق لأذربيجان أن تنال الاستقلال داخل الحدود الإقليمية التي كانت معترفا لها بها عندما كانت جمهورية أذربيجان الاشتراكية السوفياتية داخل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية.

٨٩ - إن تأكيد هذا الانفصال عن أذربيجان المستقلة على أساس حق تقرير المصير يناقض قاعدة السلامة الإقليمية المقبولة عالميا، على النحو الذي نوقش سابقا في التقرير المعنون ''تقرير عن القاعدة الأساسية للسلامة الإقليمية للدول والحق في تقرير المصير على ضوء المطالبات التحريفية لجمهورية أرمينيا'' الذي عُمِّم بناء على طلب أذربيجان بوصفه وثيقة من وثائق الجمعية العامة ومن وثائق مجلس الأمن(٧٧).

٩٠ - ولا يقتصر الأمر على عدم مُوافقة أذربيجان على هذا الانفصال (فالواقع أنها تحتج دائما وباستمرار عليه)، بل لم تعترف أية دولة في المجتمع الدولي بـ ''جمهورية ناغورني كاراباخ'' كيانا مستقلا، ولا حتى أرمينيا ذاتها، رغم أن أرمينيا هي التي توفر الدعم الاقتصادي والسياسي والعسكري الذي لا غنى عنه والذي بدونه لا يمكن لذلك الكيان أن يوجد.

---

(٧٥) للاطلاع على مزيد من المعلومات، انظر A/63/664-S/2008/823، الصفحة ٥٥، الفقرة ١٥٢.

(٧٦) A/63/781-S/2009/156، الصفحة ١٤ ، الفقرة ٤٣.

(٧٧) A/63/664-S/2008/823.

٩١ - ويتبين مما سبق ذكره أن مطالبات أرمينيا بـ ''استقلال'' ناغورني كاراباخ تتنافى مع القانون الدولي ولا يُمكن أن تستند إليه.

سادسا - تصعيد النزاع ومساره ونتائجه

٩٢ - في نهاية عام ١٩٩١ وبداية عام ١٩٩٢ تحول النزاع إلى مرحلة عسكرية. واستغلت أرمينيا حالة عدم الاستقرار السياسي الناجمة عن تفكك الاتحاد السوفياتي والصراعات الداخلية في أذربيجان، فشرعت في عمليات قتالية في ناغورني كاراباخ بمساعدة عسكرية خارجية.

٩٣ - وقد وقع أول هجوم مسلح من جانب جمهورية أرمينيا ضد جمهورية أذربيجان بعد استقلال الجمهوريتين - وهو هجوم قامت خلاله تشكيلات عسكرية مُنظَّمة وعربات مُصفحة بعمليات ضد أهداف أذربيجانية - في شباط/فبراير ١٩٩٢، عندما تعرضت بلدة خوجالي بجمهورية أذربيجان لاجتياح شائن وسكانها لمجزرة لم يسبق لها مثيل. وأسفرت هذه المأساة الدامية، التي أصبحت تُعرف بالإبادة الجماعية في خوجالي، عن إبادة أو أسر الآلاف من الأذربيجانيين؛ وسويت البلدة بالأرض. ففي ليلة ٢٥-٢٦ شباط/فبراير ١٩٩٢ قامت القوات المسلحة الأرمينية بمساعدة من فوج مشاة رقم ٣٦٦ التابع للاتحاد السوفياتي السابق، وكان أفراده يتألفون بشكل رئيسي من الأرمن، بتنفيذ عملية الاستيلاء على خوجالي. وقد حاول سكان خوجالي الذين بقوا في البلدة قبل الليلة المأساوية مغادرة منازلهم بعد بداية الهجوم أملا في العثور على الطريق إلى أقرب مكان يقطنه الأذربيجانيون. بيد أن هذه الخطط باءت بالفشل. فقد دمَّر الغزاة خوجالي وبوحشية لا نظير لها وقاموا بتنفيذ مجزرة على سكانها المسالمين. ونتيجة لذلك قُتل ٦١٣ مدنيا، من بينهم ١٠٦ نساء، و ٦٣ طفلاً و ٧٠ من المسنين. وأُصيب ١ ٠٠٠ شخص آخرون بجراح وأُخذ ١ ٢٧٥ كرهائن. وحتى اليوم، هُناك ١٥٠ شخصا من خوجالي لا يزالون مفقودين.

٩٤ - وبظهور أخبار وروايات الأعمال الوحشية إلى السطح، تكشَّف مستوى الوحشية: فقد شملت الفظائع التي ارتكبتها القوات الأرمينية سلخ فروة الرأس، وقطع الرؤوس، وبقر بطون النساء الحوامل بالحراب، والتمثيل بالجثث. وحتى الأطفال لم يسلموا من ذلك. وتؤكد الوقائع أن القتل المتعمد للمدنيين في بلدة خوجالي ليلة ٢٥-٢٦ شباط/فبراير ١٩٩٢ كان موجها نحو إبادتهم بشكل جماعي فقط لأنهم كانوا أذربيجانيين. وكانت بلدة خوجالي قد اختيرت كنقطة انطلاق نحو مزيد من الاحتلال والتطهير العرقي للأراضي الأذربيجانية، ولبث الرعب في قلوب الناس وإشاعة الذعر والخوف قبل المذبحة المروعة.

٩٥ - وفي أيار/مايو ١٩٩٢، احتلت شوشا، وهي المركز الإداري المأهول بالأذربيجانيين للمنطقة الواقعة داخل ناغورني كاراباخ، ولاتشين، وهي المنطقة الواقعة بين أرمينيا وناغورني كاراباخ. وفي عام ١٩٩٣، استولت القوات المسلحة الأرمينية على ست مناطق أخرى من أذربيجان حول ناغورني كاراباخ وهي: كالباجار (نيسان/أبريل ١٩٩٣)، وأغدام (تموز/يوليه ١٩٩٣)، وجبراييل (آب/أغسطس ١٩٩٣)، وغوبادلي (آب/أغسطس ١٩٩٣)، وفوزولي (آب/أغسطس ١٩٩٣)، وزانجيلان (تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣).

٩٦ - وبعد تأكيد أرمينيا علنياً مطالباتها الإقليمية بشأن أذربيجان في أواخر عقد الثمانينيات والقيام بعمليات مسلحة في منطقة ناغورني كاراباخ بجمهورية أذربيجان قامت مُنظمات إرهابية معروفة مثل الجيش السري الأرمني لتحرير أرمينيا، ومغاوير الاقتصاص من الإبادة الجماعية للأرمن، والجيش الثوري الأرميني، بنقل مركز أنشطتها من بلدان الشرق الأوسط، وغرب أوروبا وأمريكا الشمالية إلى أراضي الاتحاد السوفياتي السابق.

٩٧ - وإجمالا فإنه نتيجة للأعمال الإرهابية التي اضطلع بها ضد أذربيجان منذ أواخر عقد الثمانينيات من قبل الشرطة السرية الأرمينية وبعض المنظمات الأرمينية المرتبطة بها ارتباطا وثيقا، بما في ذلك الأعمال الإجرامية ضد الطرق، والسكك الحديدية، والنقل البحري والجوي والاتصالات الأرضية، فقد قُتل ما يزيد على ٢ ٠٠٠ من المواطنين الأذربيجانيين، معظمهم من النساء، والمسنين والأطفال[٧٨].

٩٨ - وعلاوة على ذلك، هناك حقائق لا تقبل الجدل تشهد على الاستخدام الفعلي لمرتزقة من جانب أرمينيا في الهجوم على أذربيجان[٧٩].

٩٩ - وخلاصة القول، إن النزاع المسلح الدائر في منطقة ناغورني كاراباخ وما حولها في جمهورية أذربيجان قد أسفر عن احتلال ما يقرب من خمس أراضي أذربيجان وجعل واحدا من بين كل ثمانية أشخاص تقريبا في البلاد إما مشردا داخليا أو لاجئاً، ولقي ٢٠ ٠٠٠

---

(٧٨) للاطلاع على مزيد من المعلومات، انظر المعلومات المُقدمة من وزارة الشؤون الخارجية في أذربيجان بشأن تنظيم وتنفيذ أرمينيا لأنشطة إرهابية ضد أذربيجان، مرفق الرسالة المؤرخة ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لأذربيجان لدى الأمم المتحدة، A/C.6/50/4، ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥؛ والمعلومات المُقدمة من وزارة الشؤون الخارجية في أذربيجان بشأن التدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولي، مرفق المذكرة الشفوية المؤرخة ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ الموجهة إلى الأمين العام من البعثة الدائمة لأذربيجان لدى الأمم المتحدة A/C.6/51/5، ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦.

(٧٩) للاطلاع على مزيد من المعلومات، انظر مذكرة الأمين العام بعنوان ”استخدام المرتزقة كوسيلة لانتهاك حقوق الإنسان وإعاقة ممارسة حق الشعوب في تقرير المصير“، A/49/362، الصفحات ٣٣-٣٩، الفقرات ٦٩-٧٢.

شخص مصرعهم، وأُصيب ٥٠ ٠٠٠ شخص بجروح أو أصبحوا عاجزين، ولا يزال حوالي ٥ ٠٠٠ من مواطني أذربيجان في عداد المفقودين. وينبغي التشديد بصورة خاصة على أن اللاجئين والمشردين داخليا الأذربيجانيين كانوا قد أُجبروا على الفرار لأنَّ أرمينيا وقواتها العسكرية كان لديهما هدف واضح وهو التطهير العرقي وخلق ثقافة أحادية العرق هناك.

١٠٠ - وفي ١٢ أيار/مايو ١٩٩٤، تم التوصل إلى وقف إطلاق النار. بيد أن أرمينيا تواصل انتهاك الهدنة. فمنذ صيف عام ٢٠٠٣ كانت هناك زيادة حادة في انتهاكات الجانب الأرميني لوقف إطلاق النار. وبالإضافة إلى قصف وقتل جنود أذربيجانيين على طول خط وقف إطلاق النار، يقوم الأرمن أيضا بمهاجمة المدنيين المقيمين في الأراضي المتاخمة.

١٠١ - وقد أصاب العدوان على جمهورية أذربيجان الجانب الاجتماعي والاقتصادي للبلد بأضرار بالغة. وفي الأراضي المحتلة، تعرضت ٦ مدن، و ١٢ بلدة، و ٨٣٠ مستوطنة، وتعرض مئات المستشفيات والمرافق الطبية للحرق أو التدمير بصورة أخرى. ونتيجة للعدوان، تعرض مئات الآلاف من المنازل والشقق، وآلاف المباني المجتمعية والطبية للتدمير أو النهب. وتعرض مئات المكتبات للنهب وملايين الكتب والمخطوطات القيِّمة للحرق أو التدمير بصورة أُخرى. ودُمرت عدة مسارح تابعة للدولة، ومئات النوادي وعشرات المدارس الموسيقية. ونُهبت عدة آلاف من مصانع ومنشآت الصناعات التحويلية والمصانع والمنشآت الزراعية وأنواع أخرى من المصانع والمنشآت. ودُمرت شبكة الري التي يبلغ طولها مائة كيلومتر تدميرا تاما. واقتيدت قُطعان مُكونة من عدة مئات الآلاف من الأغنام وعشرات الآلاف من الماشية من الأراضي المحتلة إلى أرمينيا. ولا يزال حوالي ٧٠ في المائة من المراعي الصيفية في أذربيجان داخل المنطقة المحتلة.

١٠٢ - وقد تم تدمير الهياكل الأساسية للمنطقة بما في ذلك مئات الجسور، ومئات الكيلومترات من الطرق وآلاف الكيلومترات من خطوط أنابيب المياه، فضلا عن آلاف الكيلومترات من خطوط أنابيب الغاز، والعشرات من محطات توزيع الغاز.

١٠٣ - كما كانت للحرب ضد أذربيجان عواقب كارثية على تراثها الثقافي في الأراضي المحتلة، وفي أرمينيا على حد سواء[٨٠].

١٠٤ - وخلافا للبيانات العديدة الصادرة عن يريفان الرسمية التي تُفيد بأن أرمينيا ليست طرفا مباشرا في النزاع مع أذربيجان واحتلال أراضيها، وأن ”ناغورني كاراباخ قد نالت

(٨٠) للاطلاع على مزيد من المعلومات، انظر التقرير المعنون ”الحرب ضد الموروث الثقافي الأذربيجاني“، A/62/691-S/2008/95، ١٣ شباط/فبراير ٢٠٠٨.

استقلالها وفقا للقواعد القانونية المحلية والدولية'' (الوثيقة A/63/781-S/2009/156 مثال آخر على سوء التفسير من هذا القبيل)، هناك أدلة وافرة تشهد بعدم صحة هذه المزاعم وتثبت العدوان العسكري المباشر لجمهورية أرمينيا ضد دولة ذات سيادة[٨١]. وفي الوقت ذاته، فإنَّ ''جمهورية ناغورني كاراباخ'' بتجلياتها الحالية ما هي إلا كيان غير شرعي أقيم على أساس عرقي ولابد أنَّ أجهزته تحمل هذه الوصمة كذلك. ولا تزال منطقة ناغورني كاراباخ والأراضي المحتلة المحيطة بها تحت السيطرة الفعلية لأرمينيا.

١٠٥ - والواقع، أن أعمال أرمينيا، التي تصل إلى حد اللجوء لاستخدام القوة وتشمله، تشكل انتهاكا للقاعدة الأساسية لاحترام السلامة الإقليمية للدول، وكذلك انتهاكا لمبادئ قانونية دولية أخرى ذات صلة، من قبيل قاعدة حظر استعمال القوة.

سابعا - الحالة الراهنة في أراضي محتلة بأذربيجان

١٠٦ - من المعترف به دولياً أن الأراضي الأذربيجانية واقعة تحت احتلال، وأن أرمينيا تشارك بنشاط في إقامة هذا الوضع واستمراره. وقد اعتُرِف صراحة بوجود حضور أرميني حصري في الأراضي المحتلة، وذلك من جانب الأجهزة السياسية للأمم المتحدة، ومن جانب الاتحاد الأوروبي، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ومجلس أوروبا، ومنظمة المؤتمر الإسلامي، بالإضافة إلى اعتراف فرادى الدول بذلك. وبالتالي، فأرمينيا سلطة قائمة بالاحتلال في إطار المفهوم الوارد في الأحكام القانونية الدولية ذات الصلة.

١٠٧ - الفترة الحاسمة في تحديد وضع أرمينيا كسلطة قائمة بالاحتلال لأراض أذربيجانية هي نهاية عام ١٩٩١، حيث شهدت تلك الفترة تفكك الاتحاد السوفياتي وظهور الدول الخلف الجديدة إلى الوجود، فتحولت بالتالي منازعة داخلية بين جمهوريتين من جمهوريات الاتحاد إلى نزاع دولي.

---

(٨١) انظر، على سبيل المثال، التقرير المعنون ''الاحتلال العسكري لأراضي أذربيجان: تقييم قانوني''، مرفق الرسالة المؤرخة ٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لأذربيجان لدى الأمم المتحدة، A/62/491-S/2007/615، ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، الصفحات ٥-٨؛ و A/63/662-S/2008/812، الصفحتان ١٠ و ١١، الفقرات ١٦-١٩؛ و A/63/692-S/2009/51، الصفحات 7-١٢، الفقرات ١٧-٣٣؛ وتقرير الأمين العام عملا ببيان رئيس مجلس الأمن الصادر فيما يتصل بالحالة المتعلقة بناغورني كاراباخ، الفقرة ١٠ (S/25600، ١٤ نيسان/أبريل ١٩٩٣)؛ مكتب منظمة الأمن والتعاون في أوروبا للمؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان، Republic of Armenia Presidential Election Observation التقرير النهائي، الصفحة ٨ (صادر في ٩ نيسان/أبريل ١٩٩٨)؛ Crisis Group, *Nagorno-Karabakh: Viewing the Conflict from the Ground*، الصفحة ٩ (تقرير أوروبا رقم ١٦٦، ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥)، ورسالة موجهة إلى الأمين العام للأمم المتحدة من القائم بالأعمال المؤقت للبعثة الدائمة لأذربيجان (مع صور مرفقة)، وثيقة الأمم المتحدة S/1994/147، ١٤ شباط/فبراير ١٩٩٤.

١٠٨ - واستغلالاً للنتائج المواتية للأعمال العسكرية، تحاول أرمينيا توطيد الوضع القائم، وفرض حالة الأمر الواقع في النهاية عن طريق اتخاذ تدابير تهدف إلى منع سكان أذربيجان المطرودين من العودة إلى مسقط رأسهم. وتشمل هذه التدابير، في جملة أمور، الاستمرار في ممارسات الاستيطان والأنشطة الاقتصادية غير القانونية في الأراضي المحتلة، وما يرافقهما من عرقلة خطيرة ومنتظمة للتمتع بحقوق الملكية.

١٠٩ - وتفيد مصادر، من بينها مصادر أرمينية، أن عشرات الألوف من المستوطنين انتقلوا إلى الأراضي المحتلة في أذربيجان، بما فيها المقاطعات الملاصقة لمنطقة ناغورني كاراباخ، مثل لاشيان، وكالباجار، وزانغيلان، وجابرايل. وتشهد الحقائق على أن هذا يجري بطريقة منظَّمة بغرض ضم هذه الأراضي إليها. وفي عام ٢٠٠٠، اعتُمِد ''برنامج إعادة التوطين'' بغرض مُعلَن هو زيادة عدد السكان في منطقة ناغورني كاراباخ إلى ٣٠٠ ٠٠٠ نسمة بحلول عام ٢٠١٠.

١١٠ - وتواصل أرمينيا قاصدة اتخاذ تدابير بهدف تعزيز وجودها العسكري في أراض محتلة بأذربيجان. ولا تعمل آلية تحديد الأسلحة على نحو فعال في أراضي أذربيجان التي تحتلها أرمينيا. ويشكِّل تراكم الأعداد الهائلة من الأسلحة والذخيرة في هذه الأراضي، والتي تخرج عن نطاق سيطرة المراقبة الدولية، تهديدات خطيرة للسلام والأمن الإقليميين.

١١١ - وقد طلبت أذربيجان أن تُعالَج الحالة في أراضيها المحتلة في إطار الجمعية العامة بسبب جزعها الشديد إزاء الآثار البعيدة المدى التي يمكن أن تنشأ عن هذا النشاط. وقد انطلقت هذه المبادرة من الاعتقاد القوي بأن السبيل الوحيد للوصول إلى تسوية عادلة وكاملة وشاملة للنزاع بين أرمينيا وأذربيجان يتمثل في اتباع نهج مبني على الاحترام الكامل والصريح لأحكام القانون الدولي نصاً وروحاً.

١١٢ - وقد قررت الجمعية العامة، في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، إدراج البند المعنون ''الحالة في الأراضي المحتلة بأذربيجان'' في جدول أعمال دورتها التاسعة والخمسين. وفي ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، قُدِّم إلى الجمعية العامة تقرير بشأن نقل السكان إلى الأراضي المحتلة بأذربيجان[٨٢]. وقد أدى نظر الجمعية العامة في هذا البند من جدول الأعمال دوراً بالغ الأهمية في جذب الانتباه إلى مسألة النقل غير القانوني للمستوطنين إلى الأراضي المحتلة بأذربيجان، فضلاً عن الشروع بتدابير عاجلة لإنهاء هذه الممارسة الخطيرة.

---

(٨٢) معلومات عن نقل السكان إلى الأراضي المحتلة بأذربيجان، مرفق الرسالة المؤرخة ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤ والموجهة إلى رئيس الجمعية العامة من الممثل الدائم لأذربيجان لدى الأمم المتحدة، A/59/568، ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤.

١١٣ - وأصبح إيفاد بعثة تقصي الحقائق التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا لزيارة الأراضي المحتلة في الفترة من ٣٠ كانون الثاني/يناير إلى ٥ شباط/فبراير ٢٠٠٥ نتيجةً منطقيةً لمبادرة أذربيجان بإثارة مسألة الحالة في أراضيها المحتلة في الجمعية العامة. وكانت النتيجة الرئيسية لنشاط البعثة التقرير القائم على حقائق شاملة مقدَّمة من أذربيجان ومستقاة أثناء دراسة الحالة في الميدان. وأكدت بعثة تقصي الحقائق بوضوح نقل المستوطنين إلى الأراضي المحتلة، مؤكدة بذلك شواغل أذربيجان. وشدد الرؤساء المشاركون لمجموعة مينسك التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا بدورهم، انطلاقاً من الاستنتاجات الواردة في تقرير البعثة، على عدم جواز إحداث تغييرات في التكوين الديمغرافي للمنطقة، وحثّوا الوكالات الدولية المختصة على إجراء تقييم للاحتياجات بغية إعادة توطين السكان المقيمين في الأراضي المحتلة، وعودة المشردين داخلياً إلى أماكن إقامتهم الدائمة. وقد أرسى التقرير، وتوصيات الرؤساء المشاركين لمجموعة مينسك التي بُنيَت عليه، أساساً لمواصلة النظر في المشكلة وإيجاد حل لها[٨٣].

١١٤ - وأدرجت مسألة الحالة في الأراضي المحتلة بأذربيجان أيضاً في جدول الأعمال في الدورات التالية للجمعية العامة.

١١٥ - وفي ٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، اتخذت الجمعية العامة القرار ٦٠/٢٨٥ المعنون ”الحالة في الأراضي المحتلة في أذربيجان“ وفق اقتراح أذربيجان، وذلك بشأن حوادث الحرائق الكثيفة المندلعة في الأراضي المحتلة[٨٤].

١١٦ - ويؤكد القرار ضرورة القيام، على وجه السرعة، بعملية لحماية البيئة، ويدعو إلى تقييم آثار الحرائق على البيئة في المنطقة في الأجلين القصير والطويل، وإلى تأهيل المنطقة. ولهذه الأغراض، يشدد القرار على استعداد الأطراف المعنية للتعاون، ويهيب بمؤسسات منظومة الأمم المتحدة وبرامجها، ولا سيما برنامج الأمم المتحدة للبيئة، أن تتعاون مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

---

(٨٣) رسالة مؤرخة ١٨ آذار/مارس ٢٠٠٥ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لأذربيجان لدى الأمم المتحدة. المرفق الثاني: تقرير بعثة تقصي الحقائق التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا الموفدة إلى الأراضي المحتلة في أذربيجان المحيطة بناغورني كاراباخ. A/59/747-S/2005/187، ٢١ آذار/مارس ٢٠٠٥.

(٨٤) رسالة مؤرخة ٢٨ تموز/يوليه ٢٠٠٦ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لأذربيجان لدى الأمم المتحدة، يحيل بها رسالة مؤرخة ٢٨ تموز/يوليه ٢٠٠٨ من وزير خارجية جمهورية أذربيجان بشأن الحرائق الواسعة النطاق المندلعة في الأراضي المحتلة بأذربيجان، A/60/963.

١١٧ - وقامت بعثة تقصي الحقائق التي أوفدتها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في الفترة من ٢ إلى ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦ بتقييم آثار الحرائق على البيئة في الأراضي المتضررة في الأجلين القصير والطويل، وأكدت، في جملة أمور، أن ”هذه الحرائق أسفرت عن أضرار بيئية واقتصادية وشكلت خطراً على صحة الناس وأمنهم[٨٥]“.

١١٨ - وفي ١٤ آذار/مارس ٢٠٠٨، اتخذت الجمعية العامة في دورتها الثانية والستين القرار ٦٢/٢٤٣ بشأن الحالة في الأراضي المحتلة في أذربيجان. وإذ ساور الجمعية العامة بالغ القلق إزاء كون الصراع المسلح في منطقة ناغورني كاراباخ وحولها في جمهورية أذربيجان يواصل تعريض السلام والأمن الدوليين للخطر، أكدت الجمعية العامة من جديد استمرار دعم القوى لسيادة جمهورية أذربيجان وسلامتها الإقليمية داخل حدودها المعترف بها دولياً، وطالبت بانسحاب جميع القوات الأرمينية انسحاباً فورياً وكاملاً ودون شروط من جميع الأراضي المحتلة في جمهورية أذربيجان. وأكدت الجمعية العامة من جديد الحق غير القابل للتصرف للسكان المبعدين من الأراضي المحتلة في العودة إلى ديارهم. وأقرت أيضاً بضرورة تهيئة ظروف حياة عادية وآمنة في ظل المساواة بين الطائفتين الأرمينية والأذربيجانية في منطقة ناغورني كاراباخ في جمهورية أذربيجان، مما يسمح بإرساء نظام حكم ذاتي فعلي ديمقراطي في هذه المنطقة ضمن جمهورية أذربيجان. وأكدت الجمعية العامة أيضاً من جديد على ألا تعترف أي دولة بشرعية الوضع الناجم عن احتلال أراضي جمهورية أذربيجان، وألا تقدم أي عون أو مساعدة للحفاظ على ذلك الوضع.

١١٩ - وفي الفقرة ٨ من القرار ٦٢/٢٤٣، طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثالثة والستين تقريراً شاملاً عن تنفيذ هذا القرار. وقد صدر هذا التقرير في ٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٩، واستُنسِخَت فيه الردود الواردة من حكومات الدول الأعضاء في الأمم المتحدة[٨٦].

---

(٨٥) رسالة مؤرخة ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لبلجيكا لدى الأمم المتحدة. المرفق: بعثة التقييم البيئي الموفدة بقيادة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا إلى الأراضي المتضررة من الحرائق في منطقة ناغورني كاراباخ وما حولها. التقرير المقدم إلى الرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا من منسق الأنشطة الاقتصادية والبيئية التي تضطلع بها هذه المنظمة، A/61/696.

(٨٦) A/63/804 و Corr. 1 و Add. 1.

ثامنا – جهود الوساطة

١٢٠ – استمرت عملية الوساطة لتسوية النزاع بين أرمينيا وأذربيجان منذ شباط/فبراير ١٩٩٢ في إطار مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا[٨٧]. وفي الاجتماع الإضافي لمجلس وزراء مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا المعقود في هلسنكي في ٢٤ آذار/مارس ١٩٩٢، اتُخِذ قرار بأن يُعقَد مؤتمر، في أقرب وقت ممكن، بشأن ناغورني كاراباخ في مينسك تحت رعاية مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا، وذلك لتوفير منتدى مستمر للمفاوضات بغية تحقيق تسوية سلمية للأزمة على أساس مبادئ والتزامات وأحكام مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا.

١٢١ – وعموماً، تعتمد الأسس القانونية والسياسية لتسوية النزاع على قواعد ومبادئ القانون الدولي، المبينة في قرارات مجلس الأمن ٨٢٢ (١٩٩٣)، و ٨٥٣ (١٩٩٣)، و ٨٧٤ (١٩٩٣)، و ٨٨٤ (١٩٩٣)، وقرار الجمعية العامة ٢٤٣/٦٢، فضلاً عن الوثائق والقرارات ذات الصلة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا وغيرها من المنظمات الدولية. وقد اتُخِذت قرارات مجلس الأمن المذكورة أعلاه في عام ١٩٩٣ رداً على احتلال أراضي أذربيجان، وأُعيد فيها تأكيد احترام السيادة وسلامة الأراضي، وحرمة الحدود الدولية لجمهورية أذربيجان وجميع الدول الأخرى في المنطقة. وطالبت القرارات بالوقف الفوري لجميع الأعمال العدائية وانسحاب قوات الاحتلال انسحاباً فورياً وكاملاً ودون شرط من جميع المناطق المحتلة في جمهورية أذربيجان، كما طلبت إعادة الروابط الاقتصادية والروابط المتعلقة بالنقل والطاقة في المنطقة وكفالة عودة اللاجئين والمشردين إلى ديارهم. واعتمد مجلس الأمن أيضاً جهود مجموعة مينسك التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا الرامية إلى تحقيق حل سلمي للنزاع، ودعا إلى البحث عن طرق لتسوية النزاع في إطار عملية مينسك التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. ولم يُنَفَّذ أي من هذه القرارات من جانب أرمينيا.

١٢٢ – وفي ١٢ أيار/مايو ١٩٩٤، تم التوصل إلى وقف لإطلاق النار. ووفقاً للقرار المُتَّخذ في اجتماع القمة لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا المعقود في بودابست (٥-٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤)، أنشأ رؤساء الدول وحكومات الدول المشارِكة في مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا مكتب الرئاسة المشتركة لمؤتمر منسك لغرض التنسيق بين جميع جهود الوساطة المبذولة في إطار مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا. وكلَّف اجتماع القمة المعقود في بودابست رئيس مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا آنئذ بمهمة إجراء مفاوضات بهدف إبرام الاتفاق السياسي بشأن وقف النزاع المسلح، الذي يؤدي تنفيذه إلى إزالة الآثار الناجمة عن النزاع ويتيح عقد مؤتمر مينسك. واتخذ اجتماع القمة أيضاً قراراً بشأن نشر قوات حفظ

(٨٧) منذ ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥، حوّل مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا إلى منظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

السلام المتعددة الجنسيات التابعة لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا بعد إبرام الاتفاق بين الأطراف بشأن وقف النزاع المسلح، وبإنشاء فريق التخطيط الرفيع المستوى ومقره فيينا بهدف التحضير لعملية حفظ السلام. وقد حل هذا الفريق محل فريق التخطيط للعمليات الأولية السابقة الذي أُنشئ في أيار/مايو ١٩٩٣.

١٢٣ - وقد أصدر رئيس منظمة الأمن والتعاون في أوروبا آنئذ في ٢٣ آذار/مارس ١٩٩٥ أمر التكليف للرؤساء المشاركين في عملية مينسك(٨٨).

١٢٤ - وفي مؤتمر قمة لشبونة الذي عقدته منظمة الأمن والتعاون في أوروبا لرؤساء دول وحكومات الدول المشاركة في مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا في ٢ و ٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، أوصى الرؤساء المشاركون لمجموعة مينسك التابعة للمنظمة ورئيس منظمة الأمن والتعاون في أوروبا آنئذ باتباع المبادئ التي كان ينبغي أن تكون أساساً لتسوية النزاع في ناغورني كاراباخ. وكانت أرمينيا الدولة الوحيدة التي لم تقبل هذه المبادئ من بين ٥٤ دولة مشاركة في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

١٢٥ - ثم أدلى رئيس منظمة الأمن والتعاون في أوروبا آنئذ ببيان تضمن تلك المبادئ. وهي كالتالي:

- السلامة الإقليمية لجمهورية أرمينيا وجمهورية أذربيجان؛
- تحديد الوضع القانوني لناغورني كاراباخ في اتفاق يقوم على أساس حق تقرير المصير يمنح ناغورني كاراباخ أعلى درجة من الحكم الذاتي في إطار أذربيجان؛
- ضمان أمن ناغورني كاراباخ وجميع سكانها، بما في ذلك الالتزامات المتبادلة ضماناً لامتثال جميع الأطراف بأحكام تسوية النزاع.

١٢٦ - وبعد انتهاء اجتماع قمة لشبونة، أنشئ في عام ١٩٩٧ مكتب الرئاسة المشتركة الثلاثية، التي تضم روسيا، وفرنسا، والولايات المتحدة الأمريكية (فمنذ عام ١٩٩٢، تولى رئاسة مؤتمر مينسك إيطاليا، في الفترة ١٩٩٢-١٩٩٣، والسويد في عام ١٩٩٤، وروسيا وفنلندا في الفترة ١٩٩٥-١٩٩٦). ومنذ نيسان/أبريل ١٩٩٧، عُلِّقت المفاوضات وحلت محلها زيارات الرؤساء المشاركين إلى المنطقة. وفي ١ حزيران/يونيه ١٩٩٧، قدم الرؤساء المشاركون مشروع اتفاق شامل بشأن تسوية نزاع ناغورني كاراباخ، تكون من الاتفاق بشأن وقف النزاع المسلح والاتفاق بشأن وضع ناغورني كاراباخ. ورغم استعداد أذربيجان

(٨٨) وثيقة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ٩٥/٥٢٥.

لأن تبدأ في مشاورات بناءة على أساس جوهر الوثائق السابقة، فقد رفضت أرمينيا النهج المقترح رفضاً باتاً.

١٢٧ - قدم الرؤساء المشاركون، أثناء زيارتهم للمنطقة في الفترة ١٩-٢٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧، مقترحات جديدة بناءً على اتباع النهج ''المرحلي'' في عملية التسوية، كان من المقرر أن يتم بمقتضاها في المرحلة الأولى تحرير ٦ مقاطعات محتلة، ونشر عملية حفظ السلام التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وإعادة المشردين إلى الأراضي المُحرَّرة، وإعادة وسائل الاتصالات الرئيسية في منطقة النزاع. وفي المرحلة الثانية، كان من المقرر أن تُحَل المسائل المتعلقة بلاشين وشوشا، وأن تعتمد المبادئ الرئيسية المتعلقة بوضع ناغورني كاراباخ. ونتيجة لذلك، تعيَّن عقد مؤتمر مينسك التابع لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وفي ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧، أشار رئيسا أذربيجان وأرمينيا في بيانهما المشترك المدلى به في ستراسبورغ إلى أن ''المقترحات التي قدمها الرؤساء المشاركون مؤخراً تشكل أساساً يبعث على الأمل لاستئناف المفاوضات في إطار مجموعة مينسك''.

١٢٨ - لكن بعد استقالة الرئيس ليفون تير - بتروسيان، رئيس جمهورية أرمينيا، في شباط/فبراير ١٩٩٨، وبتولي السيد روبرت كوشاريان السلطة في آذار/مارس ١٩٩٨، قام الرؤساء المشاركون بالزيارة التالية للمنطقة، وذلك عندما أعلنت أرمينيا رسمياً سحب الموافقة على المقترحات بشأن التسوية ''المرحلية'' للنزاع.

١٢٩ - وفي ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨، قدم الرؤساء المشاركون المقترحات القائمة على مفهوم إنشاء ''دولة مشتركة''. ووفقاً لهذا المفهوم، يكون لناغورني كاراباخ وضع دولة، ووضع وحدة إقليمية في شكل جمهورية، تشكلٌ، مع أذربيجان، الدولة المشتركة في إطار الحدود المعترف بها دولياً لأذربيجان. ورفضت أذربيجان تلك المقترحات حيث أنها أغفلت سيادتها وتناقضت مع مبادئ لشبونة. ومنذ ذلك الحين لم تُقدَّم أي مقترحات جديدة، ووصلت عملية مينسك عملياً إلى طريق مسدود.

١٣٠ - وبغية إعطاء زخم إضافي للمفاوضات جرت محادثات مباشرة منذ نيسان/أبريل عام ١٩٩٩ بين رئيسي أذربيجان وأرمينيا بشأن تحقيق تسوية للنزاع.

١٣١ - واقترح رؤساء مجموعة مينسك التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، أثناء زيارتهم للمنطقة في آذار/مارس ٢٠٠٢، إجراء مفاوضات على مستوى الممثلين الخاصين لرئيسي أذربيجان وأرمينيا. وقُبِل المقترح من جانب رئيسي الدولتين على السواء. وفي ١٣-١٥ آذار/مارس و ٢٩-٣٠ تموز/يوليه عام ٢٠٠٢، عُقِد اجتماعا الممثلين الخاصين لرئيسي أرمينيا وأذربيجان، بالقرب من براغ.

١٣٢ - بدأت المحادثات المباشرة بين وزيري الخارجية في أرمينيا وأذربيجان منذ عام ٢٠٠٤ في إطار ما يُعرَف بـ ”عملية براغ“.

١٣٣ - بيد أنه بالرغم من الدلائل الإيجابية في طريق البحث عن تسوية للنزاع، لم يتمكَّن الطرفان من تحقيق نجاح كبير ذي شأن. وأفاد الرؤساء المشاركون لمجموعة مينسك التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ المجلس الدائم للمنظمة أنهم قاموا خلال الشهور السبعة الماضية بتكثيف جهود الوساطة والعمل بجِدّ بغية التوصل إلى اتفاق بين الجانبين بشأن مبادئ أساسية لتحقيق تسوية. ولهذا الغرض، قاموا بزيارة باكو ويرفان ثلاث مرات معاً وعدة مرات أخرى كلا على حدة، ونظموا اجتماعين لوزيري خارجية أرمينيا وأذربيجان، واجتماعي قمة بين رئيسي كلتا الدولتين - أولاً في رامبوييه في شباط/فبراير، ثم في بوخارست في بداية حزيران/يونيه. وللمرة الأولى منذ عام ١٩٩٧، عندما أنشئت هيئة رئاسة مجموعة مينسك في هيكلها الحالي، سافرت بعثة مشتركة مكوَّنة من ممثلي البلدان المشتركة في رئاسة المنظمة على مستوى نواب وزراء الخارجية إلى المنطقة في شهر أيار/مايو، وذلك بغية التوضيح لرئيسي كلتا الدولتين أن عام ٢٠٠٦ هو الفرصة السانحة اللازمة للتوصل إلى اتفاق بشأن ناغورني كاراباخ .

١٣٤ - ووفقاً لما أفاده الرؤساء المشاركون، جرى اقتراح مجموعة من المبادئ الأساسية على الرئيسين علييف وكوشاريان. وقد أوضحوا أن نهجهم لا يستهدف إيجاد حل لجميع جوانب النزاع في مرحلة واحدة. وبدلاً من ذلك، وبعبارات الرؤساء المشاركين، فإن ما ترمي إليه مبادئهم هو تحقيق درجة كبيرة من التقدُّم بينما تؤجَّل بعض المسائل الصعبة جداً إلى المستقبل، مع توخي إجراء مفاوضات أخرى.

١٣٥ - غير أن الرؤساء المشاركين أفادوا أنه نظرا لإخفاق الرئيسين في الاتفاق، فقد استنفدوا قدراتهم الابتكارية على تحديد وصياغة تلك المبادئ ووصفها في شكلها النهائي. وأوضحوا أنه إذا لم يتمكن الجانبان من الاتفاق بشأن تلك المبادئ التي طُرِحَت، فالأمر الآن يتوقف على الطرفين ذاتيهما للعمل معاً من أجل التوصل إلى اتفاق بديل يكون مقبولاً لكليهما. وأوضح الرؤساء المشاركون أنهم لا يرون جدوى للاستمرار في الاتصالات الدبلوماسية المكوكية المكثفة ولا للبدء في إجراء اجتماعات رئاسية أخرى.

١٣٦ - ورداً على بيان الرؤساء المشاركين في مجموعة مينسك، والتعليقات عليه من الجانب الأرميني، الذي حاول كالمعتاد أن يشوه حقائق عملية التسوية، أوضحت وزارة الخارجية في جمهورية أذربيجان، في جملة أمور، أن تحديد الوضع القانوني لمنطقة ناغورني كاراباخ في جمهورية أذربيجان أمرٌ مستحيلٌ في ظل ظروف استمرار الاحتلال والتطهير العرقي، وبالتالي،

فهي تتوخى تحرير الأراضي المحتلة بأذربيجان، وتجريد منطقة النزاع بأكملها من السلاح، وتوفير ضمانات أمنية دولية ملائمة فيها، وإعادة السكان الأذربيجانيين الذين شردوا قسراً، إلى ديارهم.

١٣٧ - وأكدت أذربيجان من جديد استعدادها لأن تمنح ناغورني كاراباخ أعلى درجة من درجات الحكم الذاتي في إطار السلامة الإقليمية المعترف بها دولياً لجمهورية أذربيجان وبناءً على دستورها.

١٣٨ - وأشارت الوزارة أيضاً إلى أنه من أجل تحقيق السلام والوئام بين الطائفتين، وكذا تهيئة ظروف موضوعية تسمح بتحديد وضع المنطقة، مع أخذ منظور تعزيز التنمية في المنطقة أيضاً في الاعتبار، ستكون أذربيجان مستعدة لأن تستعرض، وفقا للسابقات المسجّلة في الممارسة الدولية، تنفيذ مجموعة من المحفزات الاقتصادية وغيرها من المحفزات لسكان ناغورني كاراباخ بعد إعادة تكوينها العرقي إلى ما كان عليه في فترة ما قبل النزاع.

١٣٩ - وبالإضافة إلى ما سبق، أعادت أذربيجان التأكيد مراراً وتكراراً على التزامها بمواصلة المحادثات بغية تحقيق سلام دائم وعادل في المنطقة.

١٤٠ - وفي ١٣ تموز/يوليه ٢٠٠٧، أصدر الرؤساء المشاركون لمجموعة مينسك التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا بياناً قدموا فيه تقييماً للحالة الناشئة في عملية تسوية النزاع في ضوء الاجتماع المعقود بين إلهام علييف رئيس جمهورية أذربيجان، وروبرت كوتشاريان رئيس جمهورية أرمينيا، في سانت بطرسبرغ في ٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٧. وأفاد الرؤساء المشاركون أنه أثناء الاجتماع، ركّز الرئيسان مناقشتهما على عدد محدود من العوائق التي تعترض سبيل الاتفاق على مجموعة من ”المبادئ الأساسية“ بشأن التسوية السلمية للنزاع. وأفاد الرؤساء المشاركون كذلك أن الرئيسين لا يمكنهما التغلب على الخلافات المتبقية. وأحاط الرؤساء المشاركون علماً في بيانهم بمبادرة تنظيم زيارة مشتركة لمجموعة من المثقفين من أذربيجان وأرمينيا إلى منطقة ناغورني كاراباخ، ويرفان، وباكو. وأعرب الرؤساء المشاركون عن ترحيبهم وتقديرهم البالغ لهذه المناسبة، التي يعتبرونها أول تدبير ملموس يرمي إلى بناء الثقة.

١٤١ - وأوضحت وزارة الخارجية في جمهورية أذربيجان في بيانها الصادر عقب اتخاذ الجمعية العامة في ١٤ آذار/مارس ٢٠٠٨ للقرار ٢٤٣/٦٢ ، أن مشروع الورقة بشأن ”المبادئ الأساسية“ للتسوية السلمية للنزاع، التي أعدها الرؤساء المشاركون لمجموعة مينسك التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، تحتوي على أوجه لعدم الاتفاق ومسائل غير محسومة أكثر من احتوائها على إيضاحات.

١٤٢ - وفي ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، وقّع رؤساء أرمينيا وأذربيجان والاتحاد الروسي إعلاناً مشتركاً في موسكو. وجاء في نص هذه الوثيقة، في جملة أمور، أن الموقعين عليها ”سيعملون على تحسين الحالة في جنوب القوقاز وإحلال الاستقرار والأمن في المنطقة عن طريق تسوية سياسية لتراع ناغورني كاراباخ، على أساس مبادئ القانون الدولي والقرارات والوثائق المعتمدة في هذا الإطار، مما سيهيئ الظروف المؤاتية للنمو الاقتصادي والتعاون المتعدد الأوجه في المنطقة“. وبذلك أكد رؤساء الدول الثلاث أن مبادئ وقواعد القانون الدولي والقرارات والوثائق المعتمدة في هذا الإطار، ومن بينها في المقام الأول دون شك قرارات مجلس الأمن لعام ١٩٩٣ وكذلك قرارات الجمعية العامة لعامي ٢٠٠٦ و ٢٠٠٨، هي الأساس لتسوية سياسية للتراع القائم بين أرمينيا وأذربيجان.

١٤٣ - ويجري تناوُل مسألة تسوية التراع في المعتاد في جميع اجتماعات القمة والمجلس الوزاري لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، والتي تشدد بوجه عام على أهمية حوار وجهود السلام بغية تحقيق تسوية مبكرة للتراع بناءً على قواعد ومبادئ القانون الدولي.

١٤٤ - ولم تزل مسألة الآثار الناجمة عن التراع مدرجة أيضا في جدول أعمال مجلس أوروبا. ومن ثم فقد أسفر النظر في هذه المسألة أثناء دورة كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٥ للجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا عن اتخاذ القرار ١٤١٦ المعنون ”التراع على منطقة ناغورني كاراباخ الذي عالجه مؤتمر منظمة الأمن والتعاون في أوروبا المعقود في مينسك“. وأكدت الجمعية البرلمانية مجدداً احتلال أجزاء كبيرة من إقليم أذربيجان، وأعربت عن قلقها من كون الأعمال العسكرية، والأعمال العدائية العرقية الواسعة النطاق التي سبقت الحرب، قد أدت إلى طرد أعداد كبيرة من السكان على أساس عرقي، وإلى إنشاء مناطق أحادية العرق تعيد إلى الأذهان مفهوم التطهير العرقي المريع. وأوضحت الجمعية أن احتلال دولة عضو لإقليم أجنبي يشكل انتهاكاً خطيراً لالتزامات تلك الدولة بصفتها عضواً في مجلس أوروبا، وأكدت من جديد حق المشردين من منطقة التراع في العودة إلى ديارهم سالمين ومَصُوني الكرامة. وأشارت الجمعية أيضاً إلى قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وحثت الأطراف المعنية على الامتثال لهذه القرارات، وعلى الأخص بسحب القوات العسكرية من أي أراض محتلة.

تاسعا - موقف أذربيجان تجاه تسوية التراع

١٤٥ - على الرغم من أن جهود الوساطة التي بذلت منذ فترة زمنية طويلة بالفعل ضمن إطار منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، لم تكن متسقة دائماً ولم تثمر بعد، فما زالت أذربيجان ملتزمة بحل التراع بالوسائل السياسية وبطريقة بنّاءة.

١٤٦ - وتهدف استراتيجية حكومة أذربيجان إلى تحرير جميع الأراضي المحتلة، وعودة السكان الذين شردوا قسراً إلى ديارهم، وإقامة سلام واستقرار دائمين في منطقة ناغورني كاراباخ في أذربيجان، وفي منطقة جنوب القوقاز بأسرها.

١٤٧ - وتنص المرحلة الأخيرة من عملية التسوية على صياغة وتحديد الإطار النموذجي والقانوني لوضع منطقة ناغورني كاراباخ داخل أذربيجان. ومع ذلك تؤمن أذربيجان بأن عملية تحديد أي وضع لهذه المنطقة يجب أن تجري في ظروف سلمية عادية وأن يشارك فيها جميع سكان المنطقة، ولا سيما الطائفتان الأرمينية والأذربيجانية، مشاركة مباشرة وتامة وعلى قدم المساواة، وبالتفاعل البناء مع حكومة أذربيجان حصرياً في إطار عملية قانونية ديمقراطية.

١٤٨ - ويتعين اتخاذ عدد من الخطوات الهامة لبلوغ مرحلة يمكن فيها للطرفين المعنيين بدء النظر في وضع الحكم الذاتي لمنطقة ناغورني كاراباخ ضمن أذربيجان.

١٤٩ — أولا، يجب إزالة عامل الاحتلال العسكري من سياق تسوية النزاع. إذ يمكن للتأخير في إعادة الأراضي، الذي لا توجد أسباب جوهرية تبرره، أن يعقّد عملية التسوية التي تتسم أصلاً بالصعوبة.

١٥٠ - ثانيا، يجب العودة إلى الوضع الديمغرافي الذي كان سائداً في المنطقة قبل نشوب النزاع. فمن الواضح أن وضع المنطقة لا يمكن تحديده إلا عن طريق المشاركة المباشرة من جانب الطائفتين الأذربيجانية والأرمينية على السواء، متعايشتين جنباً إلى جنب في ناغورني كاراباخ.

١٥١ - ثالثاً، وبانتظار صياغة الوضع القانوني الجديد للحكم الذاتي لمنطقة ناغورني كاراباخ، يجب وضع نظام التفاعل بين السلطات المركزية الأذربيجانية والسلطات المحلية للطائفة الأرمينية.

١٥٢ - وإصلاح المنطقة وتنميتها اقتصادياً يشكلان عنصراً هاماً آخر. وهذه الخطوة أساسية بالنسبة لعملية إعادة الحياة الطبيعية للطائفتين وعودة التعايش السلمي والتعاون بينهما. وينبغي أن يتضمن ذلك إعادة وتنمية الروابط الاقتصادية بين الطائفتين، وكذلك بين السلطات المركزية الأذربيجانية ومنطقة ناغورني كاراباخ، وإعادة جميع قنوات الاتصال وفتحها أمام استخدام الطرفين وفي كلا الاتجاهين. ويوفر ذلك على الأخص وسيلة لربط السكان الأرمن بمنطقة ناغورني كاراباخ مع أرمينيا، وربط أذربيجان بجمهورية ناخشيفان المتمتعة بالحكم الذاتي من خلال طريق لاشين.

١٥٣ - أما العنصر الخامس فيستتبع تعاون الطائفتين في المجال الإنساني، وتنفيذ البرامج الخاصة المتعلقة بالتعليم والتسامح.

١٥٤ - وفيما يتعلق بتنفيذ اتفاق السلام الذي سيتم توقيعه بين أرمينيا وأذربيجان، فستضمنه الالتزامات التي تعهد بها كلا الطرفين بموجب الاتفاق، والضمانات الدولية ذات الصلة.

١٥٥ - ومن البديهي في الوقت نفسه أن نجاح عملية التسوية يتوقف على اتباع نهج بناء من جانب كلا الطرفين، فضلا عن الإسهام الفعال الذي يقدمه المجتمع الدولي، ولا سيما مجموعة مينسك التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا والدول المشاركة في رئاستها.

١٥٦ - ومع ذلك، من الصعب للغاية أن نأمل في إحراز تقدم كبير بالنظر إلى الموقف التي تصر أرمينيا على التمسك به. وحقاً فإنه من أجل الانفصال من جانب واحد تحديداً، تريد أرمينيا أن تحتفظ بسيطرتها على بعض المقاطعات المحتلة المحيطة بناغورني كاراباخ، وتمنع عودة المشردين من سكان أذربيجان إلى ديارهم، ومن ثم يُستبعد إيلاء اعتبار مماثل لآراء كلتا الطائفتين. ومن البديهي أن هذا النهج الذي تتخذه أرمينيا لا يمكن أن يكون أساساً سليماً لتسوية النزاع.

١٥٧ - ومع أن أذربيجان ملتزمة بتسوية النزاع سلميا وبصورة بناءة، فإنها رغم ذلك لن تقبل إطلاقاً حلاً يمس سلامتها الإقليمية، ويتجاهل حقوق شعبها، ويضفي الشرعية على الوضع الراهن. والقول بخلاف ذلك سيكون بمثابة إضفاء الشرعية على الآثار الناجمة عن التطهير العرقي وغيره من الانتهاكات الخطيرة الأخرى لسيادة القانون ولحقوق الإنسان.

١٥٨ - ولا يمكن حل النزاع إلا على أساس احترام السلامة الإقليمية لأذربيجان وحرمة حدودها المعترف بها دولياً، والتعايش السلمي بين الطائفتين الأرمينية والأذربيجانية في منطقة ناغورني كاراباخ مع تمتعهما بثمار الديمقراطية والازدهار تمتعاً كاملاً وعلى قدم المساواة.

١٥٩ - إن استمرار حالة ”اللا سلم واللا حرب“ دون توقعات ملموسة لفض النزاع في أقرب وقت ممكن هو المصدر الرئيسي لعدم الاستقرار السائد في منطقة جنوب القوقاز بأسرها.